



مبادرة  
الإصلاح  
العربي



سلسلة السياسات البيئية

# تمويل العدالة المائية: المساعدات الدولية والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دانا أبي غانم

نُشر من طرف:

## مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

[www.arab-reform.net/ar](http://www.arab-reform.net/ar)

## عن الكتاب

دانا أبي غانم هي عالمة اجتماعية تحمل دكتوراه في الاستدامة الحضرية من جامعة نيوكاسل. لديها أكثر من 15 عامًا من الخبرة في البحث الأكاديمي، ويغطي عملها بشكل عام الطاقة والمجتمع، والحياة اليومية، وخدمات البنية التحتية في السياقات الحضرية في الجنوب العالمي. تهتم دانا باستكشاف الاستدامة الحضرية، لا سيما مرونة المجتمع وإمكانية الوصول إلى الخدمات في ظل القيود (الكوارث، الأحداث القصوى، والصراعات). تم نشر أبحاثها في العديد من المجالات، بما في ذلك "سياسة الطاقة"، "بحوث الطاقة والعلوم الاجتماعية"، و"إدارة البيئة"، وغيرها. كما أنها مؤسسة مشاركة في جماعة بحوث إبلد في ARI، ستعمل على عدالة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## عن هذه الدراسة

هذه الورقة جزء من مشروع «الجسر الأخضر للانتقال البيئي العادل» التابع لمبادرة الإصلاح العربي. هذا المشروع ممول بشكل مشترك من قبل مرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط التابع للاتحاد الأوروبي (CSFM) ومملكة السويد من خلال برنامجها للتعاون الإنمائي الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليهها.



© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، و فقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: نهر يحشوش ومحطة توليد الكهرباء خلال فصل الشتاء - 2019.

Paul Saad / Shutterstock ©

كانون الثاني/يناير 2026



Funded by  
the European Union

Civil Society Facility for  
the Mediterranean  
مرفق المجتمع المدني  
لمنطقة المتوسط

تم إعداد هذه الورقة بدعم من  
المفوضية الأوروبية والوكالة  
السويدية للتعاون الإنمائي  
الدولي

# المحتويات

6	مقدمة
6	المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة عامة سريعة
8	النطاق والمنهجية
9	ما هي العدالة المائية؟
11	دراسة إدارة المياه من منظور العدالة
12	حوكمة المياه والعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
12	المؤسسات والجهات الفاعلة والسياسات
15	فهم العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
16	الاعتراف والمشاركة وتمكين المجتمعات
17	العدالة المائية والوصول العادل
17	العدالة المائية كمسؤولية واستعداد
18	إطار عمل للعدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
19	العدالة المائية والتنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
19	التدخلات الدولية وإدارة المياه
20	آثار تدخلات المؤسسات المالية الدولية على العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
20	الأجندات السياسية والسياسات النيوليبرالية
21	سياسات التمويل المنعزلة
22	التجزئة في قطاع المياه
22	الحكومات الوطنية والسيادة
23	الناس والفئات الضعيفة والعدالة المائية
24	مناقشة: تحقيق العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
25	الخلاصة والتوصيات



## مقدمة

تؤدي المؤسسات المالية الدولية، في تمكين أو إعاقة العدالة المائية في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التدقيق. يبحث هذا التقرير في الكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسات المالية الدولية أن تسهم في إرساء مستقبل مائي عادل للمنطقة، عبر تحليل تأثير ممارساتها واستثماراتها وشراكاتها على العدالة في الوصول إلى المياه، والإنصاف والاستدامة والشفافية في حوكمة المياه.

## المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة عامة سريعة

وفقاً للبنك الدولي، أدت محدودية الموارد المائية إلى اعتماد المزارعين في العديد من مناطق الإقليم على مصادر المياه الجوفية غير المتجددة، إلا أن هذه المصادر بدورها تتعرض للاستنزاف بمعدلات غير مستدامة. فتعتمد أكثر من نصف بلدان المنطقة على المياه الجوفية لتلبية أكثر من 50 في المئة من احتياجاتها المائية.<sup>3</sup> وعندما تتجاوز معدلات السحب قدرة المياه الجوفية على التجدد، فإن التهديد لا يقتصر على كمية المياه فحسب، بل يمتد ليشمل جودتها أيضاً بسبب تسرب مياه البحر إلى الطبقات الجوفية في المناطق الساحلية. ولا تُعدّ هذه الممارسات مجرد أفعال فردية، بل تكون غالباً نتاج سياسات اقتصادية لا تولي الاعتبارات البيئية الاهتمام الكافي. ففي شمال أفريقيا مثلاً، يُشجّع استخدام المزارعين للمياه الجوفية بشكل غير مباشر من خلال سياسات التنمية الريفية التي تعطي الأولوية للمحاصيل عالية القيمة على حساب الاستخدام المستدام للمياه، ما يؤدي إلى آثار خطيرة على جودة المياه في فترات الجفاف عندما لا تتوفر المياه المخزنة في السدود.<sup>4</sup>

على صعيد استخدام المياه، تعد الزراعة أكبر مستهلك لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تستحوذ في معظم الحالات على ما يصل إلى 80 في المئة من إجمالي استخدام المياه. وفاقم التحول نحو زراعة المحاصيل النقدية خلال الستين أو السبعين عاماً الماضية الوضع. فرضت المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، مثل القمح والأرز

تمثل الحاجة إلى العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدياً سياسياً ملحاً، إذ تواجه الحكومات ضغوطاً نتيجة تغير المناخ الذي يهدد الموارد المائية. تعتبر المنطقة واحدة من بين الأكثر ندرة بالمياه في العالم،<sup>1</sup> لكن تنوعها الجغرافي يعني أن مختلف البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه سلسلة من التحديات عند تأمين المياه والغذاء لسكانها بطرق عادلة ومستدامة. فبعض هذه البلدان مُطالب بمعالجة الاختلالات البيئية في حوكمة المياه، بما فيها التوزيع غير العادل، وضعف البنية التحتية، وتفاوت فرص الوصول إلى المياه بين السكان في المناطق الحضرية والريفية وبين السكان المقيمين والنازحين. في المقابل، تواجه دول أخرى موجات جفاف متزايدة، تدفع مساحات واسعة من المناطق التي تعتمد على الزراعة كمصدر للدخل إلى أوضاع اجتماعية واقتصادية هشة. ويزيد تغير المناخ والنمو السكاني والتوترات المرتبطة بالمياه العابرة للحدود، من تعقيد الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى ضمان إدارة عادلة ومستدامة للموارد المائية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أطلقت منظمات المساعدات والتنمية الدولية مشاريع تعاون تقني ركزت في الغالب على إمدادات المياه في المناطق الريفية وأنظمة الري. خلال العقود الثلاثة الماضية، قاد البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، إلى جانب وكالات المساعدة الثنائية والاتحاد الأوروبي، هذه الجهود، ولعبت المؤسسات المالية الدولية (IFIs)، دوراً هاماً في تنمية قطاع المياه - من خلال الترويج لمقاربات مثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM)، وتقديم الدعم لإدارة المياه العابرة للحدود وحوكمة المياه. ويمكن تتبع هذا الدعم عبر كيم هائل من الوثائق والمؤتمرات التي تُبرز أشكال المساعدة التقنية والتمويل المخصصة لمشاريع تنمية المياه المختلفة؛ من ضمنها بناء السدود ومشاريع الري ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وارتبطت هذه المبادرات غالباً بادعاءات تتعلق بمبادئ الاستدامة والإدارة الرشيدة للمياه.

ومن منظور العدالة المائية، نؤكد أن عمليات وهياكل تنمية المياه المتعلقة بشفافية صنع القرار والمشاركة والديمقراطية، لا تقل أهمية عن الإنصاف والعدالة في الوصول إلى المياه.<sup>2</sup> في هذا السياق، يستدعي الدور الذي يمكن أن

3 Economic and Social Commission for Western Asia, Groundwater in the Arab Region, ESCWA Water Development Report 9, United Nations, 2021, <https://digitallibrary.un.org/record/4000563?v=pdf> [ESCWA, Groundwater in the Arab Region]

4 Marcel Kuper et al., "Liberation or Anarchy? The Janus Nature of Groundwater Use on North Africa's New Irrigation Frontiers", in Integrated Groundwater Management: Concepts, Approaches and Challenges, A. Jakeman, O. Barreteau, R. Hunt, J. D. Rinaudo, & A. Ross (eds.), Springer, 2016, pp. 583-615, [https://doi.org/10.1007/9\\_23576-319-3-978/](https://doi.org/10.1007/9_23576-319-3-978/)

1 Dominick de Waal et al., The Economics of Water Scarcity in the Middle East and North Africa: Institutional Solutions, World Bank, 2023, <https://doi.org/10.1596/7-1739-4648-1-978/> [de Waal et al., The Economics of Water Scarcity]; According to this report, by 2030, it is expected that the water available per capita in the region will fall below 500 cubic meters per person per year, which will be below the absolute water scarcity threshold.

2 Leila M. Harris et al., "Water Justice: Key Concepts, Debates and Research Agendas", in The Routledge Handbook of Environmental Justice, Ryan Holifield, Jayajit Chakraborty and Gordon Walker (eds.), Routledge, 2017. [Harris et al., "Water Justice"]

ما يعرض دول المنطقة إلى صدمات في الإمدادات.<sup>13</sup> ويؤدي ذلك إلى عدم استقرار اقتصادي وسياسي وتراجع القدرة على المرونة الغذائية عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ ما ينذر بأثار سياسية خطيرة في بعض أنحاء المنطقة.<sup>14</sup>

ويعكس واقع إدارة المياه في المنطقة بعدين رئيسيين؛ الأول هو السعي إلى تحقيق الحدثة الاقتصادية الذي يتجلى في الزراعة المكثفة الموجهة إلى أسواق التصدير ومشاريع توسيع الإمدادات المائية على نطاق واسع،<sup>15</sup> بما يحمله ذلك من أثار خطيرة على الاقتصادات الريفية والبيئة.<sup>16</sup> أما الثاني، فيتمثل في ضعف أو عدم فاعلية حوكمة المياه، ما يُفاقم أوجه القصور في إدارتها. ففي السياقات التي تتركز فيها عملية صنع القرار، تصبح القرارات الضرورية لتوزيع عادل وكفؤ للمياه بين الاحتياجات المتنافسة، غير شعبية سياسياً، ما يؤدي في بعض الحالات إلى تقاعس الحكومة وبالتالي إلى مزيد من سوء إدارة الموارد المائية.<sup>17</sup>

تشكل المياه العابرة للحدود في المنطقة مصدراً إضافياً للتوتر الجيوسياسي، لا سيما على طول حوض نهر النيل<sup>18</sup> وحوض دجلة والفرات<sup>19</sup> وحوض نهر الأردن<sup>20</sup> فضلاً عن

والفواكه كثيفة الاستهلاك للمياه، أو الخضروات المزروعة للأسواق الخارجية، ضغوطاً إضافية على إمدادات المياه المتاحة.<sup>5</sup> علاوة على ذلك، يضيف النمو السكاني السريع وتزايد التحضر، مزيداً من الأعباء على الموارد المائية. ومع استمرار استراتيجيات إدارة المياه الحالية، يُتوقع أن يرتفع الطلب على المياه، فستحتاج المنطقة إلى 25 مليار متر مكعب إضافي سنوياً بحلول عام 2050 لتلبية احتياجاتها.<sup>7</sup>

حتى الآن، ركزت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أساسي على زيادة الإمدادات، من خلال بناء المزيد من السدود واستغلال المياه الجوفية وتحلية المياه، مع إبقاء اهتمام أقل بكثير للكفاءة أو تحسين الحوكمة.<sup>8</sup> ويأتي ذلك بكلفة مالية وبيئية باهظة.<sup>9</sup> وأتاح الإفراط في استخدام المياه الجوفية واللجوء إلى تحلية المياه لصناع السياسات تأجيل اتخاذ إجراءات بشأن خيارات الري الفعالة. وتهيمن هذه الحلول التقنية على الخطط والإجراءات الراهنة في بلدان المنطقة، متجاهلة استراتيجيات الاستدامة وصنع السياسات طويلة الأمد.<sup>10</sup> علاوة على ذلك، أبلغت مرافق المياه في أكثر من نصف مدن المنطقة عن خسائر في المياه غير المُدرة للدخل (NRW) تصل إلى 30 في المئة.<sup>11</sup> ووفقاً للبنك الدولي، تضاعف الاعتماد على المياه الافتراضية<sup>12</sup> - أي المياه المستخدمة في إنتاج السلع الأساسية، مثل القمح والحبوب المستوردة إلى المنطقة - خلال العقدين الماضيين،

13 Marta Antonelli, Francesco Laio and Stefania Tamea, "Water Resources, Food Security and the Role of Virtual Water Trade in the MENA Region", in Environmental Change And Human Security in Africa and the Middle East, Mohamed Behnassi and Katriona McGlade (eds.), Springer: Cham, 2017, pp. 199–217, [https://doi.org/10.1007/11\\_5-45648-319-3-978/](https://doi.org/10.1007/11_5-45648-319-3-978/)

14 Alia Gana, "The Rural and Agricultural Roots of the Tunisian Revolution: When Food Security Matters", The International Journal of Sociology of Agriculture Food 19, no. 2 (2012), pp. 201–213, <https://shs.hal.science/halshs-01165135v1>

15 Marcel Kuper, Pierre-Louis Mayaux and Ahmed Benmihoub, "The Persistent Appeal of the California Agricultural Dream in North Africa", Water Alternatives 16, no. 1 (2023) pp. 39–64, <https://www.water-alternatives.org/index.php/allidoc/articles/vol16/v16issue1689-/a166-1->

16 Farah Boussi, "Impact of Agriculture, Manufacturing, Tourism, and Transportation on Environmental Quality in the Middle East and North Africa region", International Journal of Social Science and Economic Research 10, no. 8 (2025) pp. 3330–3367, <https://doi.org/10.46609/IJSSER.2025.v10i08.021>

17 de Waal et al., The Economics of Water Scarcity.

18 Abren Gelaw and Mulugeta Debele, "International Water Conventions, the Exploitation of Trans-Boundary Rivers and the Nile Water Dispute among Ethiopia, Sudan and Egypt", Heliyon 10, no. 21 (2024), <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e38671>

19 Alessandro Tinti, "Scales of Justice: Large Dams and Water Rights in the Tigris–Euphrates Basin", Policy and Society 42, no. 2 (2023) pp. 184–196, <https://doi.org/10.1093/polsoc/puad003>

20 Mohammad Abu Awash and Adel Abdel Ghafar, Water Diplomacy: How to Prevent Water Wars in the MENA Region, Issue Brief, Middle East Council, January 2025, <https://mecouncil.org/publication/water-diplomacy-how-to-prevent-water-wars-in-the-mena-region>

5 de Waal et al., The Economics of Water Scarcity.

6 نما عدد سكان المنطقة ما يزيد قليلاً عن 100 مليون نسمة في عام 1960 إلى أكثر من 500 مليون نسمة في عام 2023. ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 700 مليون نسمة بحلول عام 2050، وفقاً لبيانات البنك الدولي المفتوحة، «السكان، الإجمالي - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان» تم الوصول إليها في 21 نيسان/أبريل 2025، <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=ZQ>

7 de Waal et al., The Economics of Water Scarcity.

8 Jeannie Sowers, "Water, Energy and Human Insecurity in the Middle East", Middle East Report, no. 271 (Summer 2014), <https://merip.org/201407/water-energy-and-human-insecurity-in-the-middle-east/> [Sowers, "Water, Energy and Human Insecurity"]

9 Hussam Hussein, "Lifting the Veil: Unpacking the discourse of Water Scarcity in Jordan", Environmental Science & Policy 89 (2018) pp. 385–392, <https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.09.007> [Hussein, "Lifting the Veil"]

10 Eric Swyngedouw and Joe Williams, "From Spain's Hydro-Deadlock to the Desalination Fix", Water International 41, no. 1 (2016) pp. 54–73, <https://doi.org/10.1080/02508060.2016.1107705>

11 تكون خسائر المياه عادة ناتجة عن مزيج من تسرب الأنابيب وسرقة المياه من التوصيلات غير القانونية وعدم دقة عدادات المياه. انظر ناتاشا هول، «التغلب على الندرة: المياه ومستقبل الشرق الأوسط»، CSIS، 22 آذار/مارس 2024، <https://features.csis.org/surviving-scarcity-water-and-the-future-of-the-middle-east/> [هول، «التغلب على الندرة»]

12 Abdeslam Boudhar et al., "Assessment of Virtual Water Flows in Morocco's Foreign Trade of Crop Products", Resources 12, no. 4 (2023), <https://doi.org/10.3390/resources12040049>

عامة عن واقع تنمية المياه في المنطقة، مع التركيز على دور هذه المؤسسات وتحديد ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى العدالة المائية. ويحلل التقرير تأثير المؤسسات من خلال التوسع في العناصر الرئيسية: (أ) الإنصاف والوصول، بما يشمل القدرة على تحمل الكلفة وسياسات التسعير؛ (ب) إشراك المجتمعات المحلية والمشاركة؛ (ج) الإصلاحات القانونية والإدارية اللازمة لحوكمة مائية سليمة.

وتستند منهجية البحث إلى تحليل السياسات ومقاربات مع مصادر معلومات رئيسية من الفاعلين المنخرطين حالياً في تنمية قطاع المياه في المنطقة. ويمكن وصف أدوارهم على النحو الآتي:

- أكاديميون وباحثون من مختلف التخصصات في إدارة المياه وحوكمتها وصنع السياسات.
- مديرون أو مسؤولو برامج في مراكز أبحاث أو منظمات تُعنى بتنمية المياه أو إدارة الموارد الطبيعية.
- مديرو البرامج ومسؤولوها في المؤسسات المالية الدولية، ومن ضمنها وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.
- مستشارون وخبراء مياه يملكون خبرة في العمل في مشاريع مائية ممولة من المؤسسات المالية الدولية.
- قادة المشاريع القائمة في قطاع المياه التي تقيّم آثار هذه المشاريع على المستفيدين.

استكشفت هذه المقاربات تعريفات مختلف الفاعلين لمفهوم العدالة المائية، من خلال تبريراتهم وتجاربهم في العمل في قطاع المياه وآرائهم بشأن دور المؤسسات المالية الدولية في دعم الممارسات التي تفضي إلى العدالة المائية، بما فيها إشراك المجتمع المحلي وإصلاحات السياسات وآليات المساءلة. كانت المقاربات شبه منظمة، واستندت إلى مجموعة من الأسئلة، لكنها كانت طبيعية، ما سمح بإجراء حوارات مفتوحة وتكرارات وطرح أسئلة أو استفسارات عفوية. أجريت المقاربات في الغالب عبر الإنترنت، وكان الهدف منها التقاط تصورات وروايات متنوعة حول تطورات قطاع المياه في المنطقة لتقييم الدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية الدولية في تحقيق العدالة المائية.

عُقد ما مجموعه 21 اجتماعاً ومقابلة بين آب/أغسطس 2024 وأذار/مارس 2025. واختير المشاركون باستخدام تقنية «كرة الثلج»، بناءً على شبكات المؤلف ومبادرة الإصلاح العربي في المنطقة. بالإضافة إلى المقاربات والمراجع، استفاد المؤلف من ورشة نقاش مع باحثين آخرين في مبادرة الإصلاح العربي عملوا على إعداد تقارير المياه لبلدانهم في المنطقة.

سيقدم القسم التالي بإيجاز مفهوم العدالة المائية وكيفية مقارنته ضمن أطر العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية والعدالة الاعترافية.

التوترات القائمة بين الدول المتجاورة.<sup>21</sup> ويتطلب ذلك إجراء مفاوضات وإبرام اتفاقيات عادلة لضمان وصول منصف إلى المياه وتحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمعات المتأثرة مباشرة بمناطق الأحواض المشتركة. وفي حين تتجاوز حوكمة المياه العابرة للحدود نطاق هذا التقرير، فمن المهم الإشارة إلى التعقيدات التي تضيفها إلى أنظمة إدارة المياه الهشة أصلاً، وما يترتب على ذلك من آثار على استقرار وأمن المنطقة.

إضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تفاقم آثار تغير المناخ - ومن ضمنها الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة وتقلبات معدلات هطول الأمطار وتكرار فترات الجفاف - ندرة المياه.<sup>22</sup> فسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة وتزايد موجات الجفاف إلى تراجع تدفقات المياه السطحية في الأحواض الرئيسية، مثل نهر الأردن وحوض دجلة والفرات، كما سينتج عن الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر إلى تملح طبقات المياه الجوفية الساحلية.<sup>23</sup> وتهدد هذه الضغوط البيئية الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل العيش الريفية، ما يعمق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية ويزيد الضغط على استقرار الدول الهشة أصلاً.<sup>24</sup>

## النطاق والمنهجية

لا تعود التحديات المتعلقة بأمن المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى العوامل الجغرافية وتأثير تغير المناخ فحسب، بل أصبحت بشكل متزايد مشكلة إدارة وحوكمة.<sup>25</sup> يركز هذا التقرير على مفهوم العدالة المائية، أي ضمان الوصول إلى المياه وحوكمتها بشكل عادل ومستدام بما يحمي سبل عيش الناس ورفاههم. نحن نفترض أن اعتماد العدالة المائية، كمقاربة، يمكن أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة للمياه في بلدان المنطقة من خلال تسليط الضوء على مبادئ الإنصاف والشفافية والمساءلة وإشراك المجتمعات المحلية. إلى جانب إعادة ترتيب أولويات إدارة المياه، يساعد إطار العدالة المائية على مساءلة ديناميات القوة القائمة ويحثنا على طرح أسئلة جوهرية مثل: من يملك حق الوصول إلى المياه؟ ومن يتحكم في هذا الوصول؟ وأي أصوات أو آراء يُعتدّ بها في إدارة الموارد المائية وحوكمتها؟ ونظراً للدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات المالية الدولية (عبر المنح أو القروض) في تمويل برامج ومشاريع تنمية المياه، يقدم هذا التقرير الموضوعاتي لمحة

21 Mohammadreza Dehshiri and Hamed Hekmatara, "Water Diplomacy and Water Disputes in the Maghreb Region", *Technium Social Sciences Journal* 10 (2020) pp. 530-543, <https://doi.org/10.47577/tssj.v10i1.1329>

22 Hall, "Surviving Scarcity".

23 Mohammed Mahmoud, "The Looming Climate and Water Crisis in the Middle East and North Africa", *Carnegie Endowment for International Peace*, 19 April 2024, <https://tinyurl.com/tw7633nk>

24 Sowers, "Water, Energy and Human Insecurity".

25 Hussein, "Lifting the Veil".

## ما هي العدالة المائية؟

والعدالة البيئية<sup>31</sup> والأعمال الحديثة حول العدالة المناخية<sup>32</sup> إلى تصورات مختلفة للعدالة. وتُحدد غالبية الأعمال البحثية المتعلقة بالعدالة ثلاثة أنواع رئيسية هي: العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية والعدالة الاعترافية، مع إشارة بعض الأعمال إلى العدالة التحويلية والعدالة التصالحية<sup>33</sup> والعدالة القدراتية.

في القانون والفلسفة، تشير العدالة التوزيعية إلى التوزيع العادل لمنافع وأثار المورد، التي تتعلق في حالة المياه بتخصيص الموارد وإتاحة الوصول إليها وتقاسم التكاليف والآثار المترتبة على استغلالها.<sup>34</sup> والأهم من ذلك، أظهرت أبحاث العدالة البيئية أن الفوائد والتكاليف والمخاطر تُوزع بشكل غير متكافئ، فتقع الأعباء بشكل غير متناسب على فئات مختلفة، منها: الجماعات العرقية - فتحظى غالبًا بعض المجموعات بوصول أقل إلى المياه أو تدفع أكثر للحصول عليها، أو تتحمل وطأة التلوث المائي؛ والسكان الأصليون - فُتنتهك وتُتجاهل حقوق المجتمعات الأصلية في المياه ضمن مناطقها؛ والموقع الجغرافي - عندما تُحوّل المياه بشكل غير عادل من مناطق المنبع إلى مناطق حضرية أكثر كثافة سكانية؛ والمهنة، مثل تحويل المياه من المزارعين إلى الصناعة؛ والطبقة الاجتماعية - الاقتصادية - إذ يهيمن المزارعون الكبار على الوصول إلى المياه على حساب المزارعين الصغار و/أو مزارعي الكفاف؛ والجندر (النوع الاجتماعي) - فيقع عبء توفير المياه على عاتق النساء والفتيات، من بين فئات أخرى.<sup>35</sup>

أما العدالة الإجرائية فهي مفهوم للعدالة يرتبط أساساً بالحوكمة، ويهتم بالعمليات التي تُتخذ من خلالها القرارات على أساس الإنصاف - بما يشمل إتاحة الوصول للجميع وتيسيره - وتحقيق المساواة والشفافية والمساءلة

العدالة المائية هي إطار مفاهيمي يركز على ضمان الوصول العادل إلى المياه على أساس الحقوق، لا سيما للمجتمعات والفئات المهمشة والضعيفة. نشأ هذا المفهوم من الاهتمام المتزايد بالإدارة المنصفة للمياه، في ضوء تفاقم ندرتها، واستند إلى أطر وحركات العدالة البيئية، مستفيداً من إسهامات باحثين ونشطاء في هذا المجال.<sup>26</sup> وهو لا يقتصر فقط على إبراز الأبعاد الاجتماعية والبيئية للمياه، بل يركز أيضاً على سياساتها لمعالجة مسائل التحكم في الموارد وتوزيع الفوائد والأعباء المرتبطة بمشاريع المياه حول العالم. تتنوع الموارد المائية فيسهل الوصول إلى بعض المسطحات المائية، فيما يتطلب الوصول إلى بعضها الآخر أو استخراجها توافر تقنيات وموارد إضافية. وعلى هذا النحو، تنعكس الطبيعة متعددة الأوجه للمياه في السمات المتعددة للعدالة المائية التي تُعدّ علاقة سياقية. لذلك، يعني تصور العدالة المائية فهمها بوصفها مقارنة يمكن «تحقيقها من خلال الممارسة الاجتماعية»،<sup>27</sup> ما يحثنا على الاعتراف بتنوع التصورات حول العدالة المائية.<sup>28</sup> ويعني ذلك أن فهم المجتمعات والأفراد المختلفين ماهية العدالة في ما يخص المياه يعتمد إلى حد كبير على ممارساتهم ومعتقداتهم الثقافية، واحتياجاتهم وتطلعاتهم، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة الفيزيائية لمصادر المياه المعنية. إن التفكير في العدالة المائية يطرح أسئلة حول الملكية (المشتركة مقابل الفردية، الخاصة مقابل العامة)، ومصير المياه (الاستخراج والاستخدام مقابل الحفظ والحماية)، والإدارة (التقنيات والآليات المالية)، والحوكمة (صنع القرار، والرقابة، والسيادة).<sup>29</sup> وباختصار، يتيح اعتماد منظور العدالة، إدخال البعد السياسي إلى حوكمة المياه.<sup>30</sup>

يمكن استخلاص تعريفات العدالة المائية من الدراسات في مجالات القانون والفلسفة والجغرافيا، ومن الفكر البيئي. وتستند الأدبيات المتعلقة بالعدالة المائية والعدالة الطاقية

31 انظر على سبيل المثال Boelens et al. (eds.), *Hydrosocial Territories and Water Equity* Kirsten، حول العدالة في مجال الطاقة، Jenkins et al., "Energy Justice: A Conceptual Review", *Energy Research & Social Science* 11 (2016) pp. 174-182, <https://doi.org/10.1016/j.erss.2015.10.004> [Jenkins et al., "Energy Justice": ومؤخراً، Ben Sovacool et al. «تعددية العدالة في مجال الطاقة: دمج المنظورات النسوية والمناهضة للعنصرية والسكان الأصليين وما بعد الاستعمار»، أبحاث الطاقة والعلوم الاجتماعية 97 (2023)، <https://doi.org/10.1016/j.erss.2023.102996>؛ بشأن العدالة البيئية، انظر ماكس لبيرون وآخرون، «نماذج العدالة المستحضرة في الدراسات العلمية المنشورة حول التلوث البلاستيكي»، *Facets* 8، رقم 1 (2023) ص. 1-34، <https://doi.org/10.1139/facets-2022-34-1-0108> [ليبيرون وآخرون، «نماذج العدالة»]

32 Megan Mills-Novoa, Rutgerd Boelens and Jaime Hoogesteger, "Climate Change and Water Justice", in *Water and Climate Change*, Trevor M. Letcher (ed.), Elsevier, 2022, pp.399-418, <https://doi.org/10.1016/B97888-8.00014-99875-323-0-0> [Mills-Novoa, Boelens and Hoogesteger, "Climate Change and Water Justice"]

33 Borgias and Berry, "Navigating Diverse Visions of Water Justice".

34 Chris Knudson, Alida Cantor and Kelly Kay, "Just Water Transitions at the End of Sugar in Maui, Hawaii", *Environment and Planning E: Nature and Space* 5, no.4 (2022) pp. 2073-2097, <https://doi.org/10.117725148486211052869/> [Knudson, Cantor and Kay, "Just Water Transitions"]

35 Liboiron et al., "Models of Justice".

26 Margreet Z. Zwartveen and Rutgerd Boelens, "Defining, Researching and Struggling for Water Justice: Some Conceptual Building Blocks for Research and Action", *Water International* 39, no. 2 (2014) pp. 143-158, <https://doi.org/10.108002508060/2014.891168> [Zwartveen and Boelens, "Defining, Researching and Struggling for Water Justice"]; Harris et al., "Water Justice".

27 Sophia Borgias and Kate Berry, "Navigating Diverse Visions of Water Justice within Unlikely Alliances", *Water Alternatives* 17, no. 3 (2024) pp. 628-648, <https://tinyurl.com/4wjz8zdv> [Borgias and Berry, "Navigating Diverse Visions of Water Justice"]

28 Zwartveen and Boelens, "Defining, Researching and Struggling for Water Justice".

29 Rutgerd Boelens et al. (eds.), *Hydrosocial Territories and Water Equity: Theory, Governance, and Sites of Struggle*, Routledge, 2017. [Boelens et al. (eds.), *Hydrosocial Territories and Water Equity*]

30 K. J. Joy et al., "Re-Politicizing Water Governance: Exploring Water Re-Allocations in Terms of Justice", *Local Environment* 19, no.9 (2014) pp.954-973, <http://dx.doi.org/10.108013549839/2013.870542>

ممارسات أكثر إنصافاً، واستبدال آليات صنع القرار الضارة. وتستند عدالة القدرات إلى أعمال مارثا نوسباوم،<sup>40</sup> القائمة على مقاربة القدرات التي طورها أمارتيا سين.<sup>41</sup> ويركز هذا النوع من العدالة على الفرص والحريات التي يحتاج إليها الأفراد والنظم البيئية للازدهار. وتعطي المقاربات التي تعتمد هذا المفهوم الأولوية للرفاه وتحقيق الذات وتوفير الشروط اللازمة لذلك. يقدم هذا المنظور نقداً للسياسات الليبرالية التي تعطي الأولوية لرأس المال واقتصادات السوق على حساب احتياجات الناس، ويرتبط بالعدالة التحويلية على صعيد التشجيع على التشكيك في الافتراضات الكامنة وراء مشاريع المياه وأهدافها. فيسعى نهج عدالة القدرات مثلاً إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية للدفاع عن قضايا المياه.

أخيراً، يركز مفهوم العدالة التحويلية أيضاً على الأضرار والتفاوتات القائمة، لكنه يسعى إلى معالجتها على نطاق واسع عبر تفكيك هيكل السلطة الأساسية التي تولد الظلم. وبرز الحاجة إلى تفكيك الأنظمة التي تنتج هذه المظالم، وفي حالة المياه، يتعلق الأمر بالمادة نفسها وكيفية تدفقها، أي كيفية هندستها التي تؤدي إلى وجود فائزين وخاسرين على طول مسارها، ما يؤثر على الوصول إلى المياه وتوزيعها.<sup>42</sup> وبالتالي، تتحدى العدالة التحويلية طريقة تفكيرنا، وتحثنا على النظر في مقاربات جديدة قائمة على الإدارة المشتركة وحقوق الطبيعة وحوكمة الشعوب الأصلية، ونماذج ما بعد الرأسمالية لإدارة الموارد المائية المشتركة. ويعتمد هذا العمل على رؤى مستمدة من الدراسات ما بعد الاستعمارية والمقاربات النقدية في العلوم الإنسانية البيئية.<sup>43</sup> وتدعم هذه المنظورات الجهود الرامية إلى تعديل قوانين المياه الوطنية، وتسليط الضوء على الاختلالات الهيكلية بين المجتمعات أو القطاعات (مثل الصناعة أو الزراعة)، والتشكيك في الدور الذي تؤديه المؤسسات في إنتاج وترسيخ ممارسات تؤدي إلى ظلم مائي. وفي هذا السياق، يُنتقد دور المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتأثير وكالات المساعدات الدولية والمنظمات غير الحكومية. في الجدول 1، يرد ملخص لأنواع العدالة المختلفة، مع إيضاح تداعيات النهج التحويلي على هذه التعريفات.

وإمكانيات المشاركة في صنع القرار.<sup>36</sup> على سبيل المثال، تؤكد نتائج أبحاث عدالة الطاقة أهمية إشراك جميع الأطراف المعنية بطرق منصفة، من خلال التمثيل داخل مؤسسات صنع القرار وامتلاك القدرة على التأثير في صياغة وتطبيق القوانين والأنظمة حين يُنظر إليها بوصفها عادلة ومنصفة.<sup>37</sup> وفي حوكمة المياه، يعني ترسيخ العدالة الإجرائية ضمان أن تكون القرارات المتعلقة بتوزيع المياه وتسعيها والبنية التحتية شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ويجب أن تستند استشارة المجتمعات المتأثرة بمشاريع المياه إلى مشاركة حقيقية، وليس إلى مجرد إجراءات شكلية. وينبغي أن تكون المعلومات والبيانات حول المياه متاحة وسهلة الوصول، مع ضمان نشر جميع المعلومات الخاصة بالمشاريع والتطويرات للجمهور.

في صميم الاعتراف بالعدالة المائية، أي لماذا تعدّ العدالة مسألة جوهرية، يكمن الإقرار بأن المياه عنصر اجتماعي وطبيعي في آن واحد. بعبارة أخرى، فإن الجوانب الطبيعية للمياه والحياة الاجتماعية التي تشكل بفعلها متداخلة ومتشابكة. ويختلف هذا المنظور عن المقاربات التي تنظر أساساً إلى المعتقدات أو القيم الثقافية التي تعتبر المياه كياناً منفصلاً «مياه» موجودة «هناك» خارج المجتمع. ويُعدّ هذا التمييز مهماً لأنه يعترف بأن الفروق بين الأماكن هي نتيجة لطرق الممارسة والمعرفة المحلية والسياقية المحددة. ومن هذا المنطلق، تؤكد العدالة الاعترافية أهمية المجتمع والثقافة وتحترم الحقوق الفريدة التي تتبع من هويات اجتماعية وثقافية وسياسية معينة.<sup>38</sup> ولهذا الطرح تبعات سياسية، فتشدد العدالة الاعترافية على أهمية التعددية، وتقتصر تنوعاً في أطر ومبادئ الحوكمة، ومقاربات بديلة للعدالة تركز على تفكيك اختلالات القوة، ونزع الطابع الاستعماري، وسيادة الشعوب الأصلية.

يبرز نوع آخر من العدالة يرتبط بشكل وثيق بالقانون والعدالة البيئية يُعرف بالعدالة التصالحية<sup>39</sup> التي تركز على جبر الضرر ومعالجة الآثار السلبية. وبالنظر إلى المياه، يعني ذلك تلبية احتياجات البيئة والمجتمع معاً. وبهذا المعنى، ترتبط العدالة التصالحية بالعدالة الاعترافية. وعلى خلاف العدالة التوزيعية والإجرائية اللتين تسهمان في تصميم مسار العمل، تنخرط العدالة التصالحية في عمليات إصلاح المظالم السابقة. وعند تطبيقها على قضايا المياه، يمكن أن تعني العدالة التصالحية الاعتراف بالأضرار الاجتماعية والبيئية الناجمة عن بناء السدود أو فقدان فرص استعادة النظم البيئية. والأهم من ذلك، أنها تعني إعادة التوازن إلى اختلالات القوى، وتشجيع

40 Martha Nussbaum, "Capabilities as Fundamental Entitlements: SEN and Social Justice", *Feminist Economics* 9, no. 2-3 (2003) pp. 33-59, <https://doi.org/10.1080/1354570022000077926/>

41 Amartya Sen, *Commodities and Capabilities*. Oxford University Press, 1999.

42 Olivia Aubriot et al., "Water Technology, Knowledge and Power. Addressing Them Simultaneously", *WIREs Water* 5, no. 1 (2018), <https://doi.org/10.1002/wat2.1261>

43 David Naguib Pellow, *What Is Critical Environmental Justice?* Polity Press, 2018.

36 Knudson, Cantor and Kay, "Just Water Transitions".

37 Jenkins et al., "Energy Justice".

38 Mills-Novoa, Boelens and Hoogesteger, "Climate Change and Water Justice".

39 Miranda Forsyth et al., "A Future Agenda for Environmental Restorative Justice?", *The International Journal of Restorative Justice* 4, no. 1 (2021), pp.17-40, <https://doi.org/10.5553/TIJRJ.000063>

## الجدول 1: آثار نهج العدالة التحويلية على أنواع العدالة الشائعة

نوع العدالة	التعريف والآثار	كيف يمكن أن يكون تحويليًا؟
التوزيعي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توزيع الفوائد/الأعباء على المجتمعات</li> <li>• إعادة النظر في التعريفات الجمركية وهياكل الوصول والنماذج الاقتصادية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ليس مجرد «إدارة أفضل» بل تغيير السلطة على المياه؛ من يقرر، من يملك، من يستفيد</li> <li>• توازن حقيقي في السلطة (من الحكومة إلى الحكومة)</li> </ul>
الإجرائي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإجراءات القانونية</li> <li>• المساواة في الوصول والمشاركة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ديمقراطية حقيقية إذ تشكل المجتمعات المتأثرة بشكل هادف حوكمة المياه</li> <li>• تمثيل الأجيال القادمة والعالم غير البشري</li> </ul>
الاعتراف والتصالح	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التمثيل العادل</li> <li>• الاعتراف بحقوق المجتمعات</li> <li>• التعويض والهياكل القانونية للمساءلة والمسؤولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاعتراف بالظلم التاريخي والمستمر، مثل الاستيلاء الاستعماري على حقوق السكان الأصليين في المياه، أو كيف تؤدي السدود الكبيرة إلى تهجير المجتمعات</li> <li>• إدارة المياه بناءً على المعرفة المحلية والأصلية</li> <li>• معالجة آثار الأضرار (مثل التأثير التاريخي للمؤسسات المالية الدولية)</li> </ul>

ضمان قدرة المجتمعات على المشاركة والتأثير في القرارات. ويعني ذلك أن قرارات خصخصة مرافق المياه ينبغي أن تخضع للتدقيق في ضوء إدارة المياه المدفوعة بالربح، مع تشجيع القرارات التي تدعم الوصول الشامل والاستدامة. يستلزم ذلك بالطبع تغييرات في الإطار القانوني للمياه - يجب أن تعترف قوانين ومراسيم المياه بالحقوق فيها، وتضع الإنصاف كأولوية، وتحمي موارد المياه.

هناك أيضًا انعكاسات عملية على مشاريع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذا أخذنا في الاعتبار العمليات التي تؤدي إلى تمويل وتنفيذ المشاريع والاستثمارات الكبيرة، مثل السدود أو محطات تحلية المياه. ومن المهم أيضًا النظر في القرارات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على استخدام المياه وجودتها، مثل تصاريح الصناعات أو مصادر الطاقة الجديدة، مثل الهيدروجين الأخضر أو حتى المشاريع السياحية أو السكنية الكبيرة التي تزيد الطلب على المياه في منطقة ما. في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معظم الدول مؤهلة للحصول على تمويل من المؤسسات المالية الدولية، ما يشير إلى التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه هذه المؤسسات في تحقيق مستقبل عادل للمياه لشعوب تلك البلدان. منذ عام 2013 مثلاً، قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لمصر نحو 11 مليار يورو لتمويل أكثر من 160 مشروعًا، مع تخصيص نحو 55 في المئة من هذا الاستثمار للبنية التحتية،

## دراسة إدارة المياه من منظور العدالة

سيكون لاتباع إطار عمل قائم على العدالة المائية آثار على طريقة إدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالمقارنة مع مقاربات أخرى لإدارة المياه قد تعطي الأولوية لحماية البيئة أو أمن المياه، فإن التفكير من منظور العدالة يستلزم وضع المساواة والإنصاف واحتياجات المجتمعات المحلية في صميم القرارات المتعلقة بالمياه. ولا يعني ذلك تجاوز الاهتمامات البيئية، لأن الإطار يعترف بأن حماية المجتمعات المحلية تقترن بحماية النظم البيئية. وتضمن هذه الثنائية أن تُؤخذ مخاطر التلوث والاستخراج المفرط في الاعتبار ليس فقط من منظور تأثيرها على البيئة، ولكن أيضًا تأثيرها على الفئات الضعيفة والمجتمعات المهمشة.

في ما يتعلق بالعدالة، تعني العدالة المائية تعريف المياه ليس كسلعة بل كحق إنساني، وبذلك تضمن أن تكون الأسعار عادلة وميسورة لجميع الفئات، خصوصاً المهمشة اقتصادياً أو عرقياً. كما يجب أن يدعم منظور العدالة القرارات التي تعطي الأولوية للإدارة المحلية للموارد المائية، والإجراءات التعويضية للمجتمعات المتضررة إذا لحقت بها أضرار. ولهذا المنظور أيضًا آثار على إدارة المياه، ما يعني أن عملية صنع القرار يجب أن تكون شفافة وشاملة لمتطلبات الناس، مع

في مصر والمغرب ولبنان واليمن.<sup>48</sup> ونشرت دول أخرى، مثل الأردن، استراتيجيات للمياه تحدد القوانين التي تنظمها، وتؤكد غالباً أن المياه حق أساسي.<sup>49</sup>

بالإضافة إلى الاعتراف بالمياه كمنفعة عامة، تحدد الأطر القانونية في دول المنطقة تنظيم استخراج واستخدام المياه الجوفية والسطحية، وقواعد إصدار تصاريح الاستخراج، وتدابير مكافحة التلوث، والأحكام الخاصة بجمعيات مستخدمي المياه.<sup>50</sup> ويُذكر أن استراتيجيات المياه في مختلف البلدان تشير إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية كمبدأ أساسي لحوكمة المياه، لا سيما في ما يتعلق بإدارة الطلب والكفاءة والمشاركة المجتمعية.<sup>51</sup> توصل هذا البحث إلى أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) هي موضوع نقاش شائع تشكل حوله تحالف فعال نجح في الترويج له بين الدول، خصوصاً تلك التي تحتاج إلى دعم مالي في الجنوب العالمي، من ضمنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>52</sup>

هنا، من المهم ملاحظة أن اعتماد الإدارة المتكاملة كنهج لا ينبغي أن يمنع التدقيق المستمر في سياسات هذه الحكومات في ما يتعلق بإدارة المياه. فبحسب تعريفها، الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) هي عملية «تعزز التنمية والإدارة المنسقتين للمياه والأراضي والموارد ذات الصلة من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بطريقة عادلة دون المساس باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية».<sup>53</sup> تدعو هذه الإدارة المتكاملة إلى اتباع نهج شامل يربط المياه باستخدام الأراضي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. وهو يتبنى المبادئ الآتية: (أ) يجب إدارة المياه ضمن حدود حوض النهر، (ب) ينبغي التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية واستخدامها بكفاءة، (ج) يتعين أن تكون تنمية المياه وإدارتها تشاركية، (د) يجب الاعتراف بدور المرأة في توفير المياه وإدارتها وحمايتها. والأهم من ذلك، أن مؤيدي الإدارة المتكاملة للموارد المائية يشجعون إدارة الطلب على المياه، بدلاً من زيادة الموارد المائية، ضمن الاستراتيجيات

من ضمنها مشاريع المياه والصرف الصحي.<sup>44</sup> وبالمثل، في تونس، يلتزم بنك التنمية الألماني بتقديم 1.1 مليار يورو لبناء محطات لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.<sup>45</sup> تؤثر هذه الآليات المالية بشكل كبير على إدارة المياه في المنطقة، ليس فقط من خلال إنشاء البنية التحتية المادية، بل أيضاً عبر إرساء مبادئ توجه السياسات المالية أو من خلال أدوات مثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) – التي طوّرت لتحسين عملية صنع القرار في إدارة المياه. لذلك، ينتقد هذا التقرير الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية ويمكن أن تلعبه في تحقيق العدالة المائية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر تحليل الممارسات وعمليات تطوير مشاريع المياه وتمويلها.

## حوكمة المياه والعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

### المؤسسات والجهات الفاعلة والسياسات

بشكل عام، يمكن وصف حوكمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها مركزية، إذ تتولى المؤسسات الحكومية اتخاذ القرارات الرئيسية، وتكون عادةً وزارات المياه والري.<sup>46</sup> على الرغم من إحراز بعض التقدم في إنشاء هيئات مياه محلية (لبنان) أو وكالات أحواض مائية (المغرب) أو جمعيات مستخدمي المياه (مصر)، إلا أن هذه الهيئات تفتقر غالباً إلى الموارد المالية الكافية، أو تتمتع بسلطة أو صلاحيات محدوتين في اتخاذ القرارات الجوهرية للمناطق المحلية. يبرز تحدٍ آخر في مشهد السياسات يتمثل في إدراج المياه غالباً ضمن محفظة تشمل قطاعات أو موارد أخرى، كما هو الحال في تونس مثلاً، حيث تخضع المياه لإدارة وزارة الزراعة والموارد المائية والصيد البحري، أو في لبنان، حيث تديرها وزارة الطاقة والمياه.<sup>47</sup> تتمتع معظم دول المنطقة بأطر قانونية تنظم إمدادات المياه واستهلاكها، إما على شكل قوانين للمياه (تونس والجزائر) أو عبر تشريعات المياه كما

48 de Waal et al., The Economics of Water Scarcity.

49 Ministry of Water and Irrigation, National Water Strategy for Jordan 2016 – 2025, Hashemite Kingdom of Jordan, 2016, <https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor156264E.pdf> [Ministry of Water and Irrigation, National Water Strategy]

50 جمعيات مستخدمي المياه هي مجموعات منظمة محلياً من مستخدمي المياه الزراعية الذين يديرون ويشغلون ويحافظون بشكل جماعي على أنظمة الري أو البنية التحتية المائية المشتركة في منطقتهم. إن إنشاء جمعيات مستخدمي المياه هو خطوة مهمة في لامركزية إدارة المياه، كما تروج لها إدارة الموارد المائية المتكاملة.

51 وزارة المياه والري، الاستراتيجية الوطنية للمياه.

52 Asit K. Biswas, "Integrated Water Resource Management: A Reassessment", Water International 29, no. 2 (2004) pp. 248–256, <https://doi.org/10.1080/02508060408691775/> [Biswas, "Integrated Water Resource Management"]

53 Water Knowledge hub, "IWRM Explained", accessed 20 April 2025, <https://iwrmactionhub.org/about/iwr-m-explained>

44 Nibal Zgheib, "EBRD supports Egypt's Water Sector with NUCA", EBRD, 03 August 2023, <https://tinyurl.com/5eavup23>

45 KfW, "Project Information: Water in Tunisia – Managing Scarce Water Resources: A Comprehensive Package of Climate Change Adjustment Projects", April 2024, <https://tinyurl.com/yzybhhmx>

46 de Waal et al., The Economics of Water Scarcity.

47 Mufleh Al-Alaween et al. (eds.), Water Integrity in the Middle East and North Africa Region: Synthesis Report of Water Integrity Risks Assessments in Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine and Tunisia, UNDP-SIWI Water Governance Facility, November 2016, <https://tinyurl.com/yunxw76u>

الوطنية.<sup>54</sup>

للكفاءة الاقتصادية.<sup>61</sup> في السنوات الأخيرة، اعتمدت المكونات الرئيسية للعدالة المائية (التوزيعية والإجرائية والاعترافية) في محاولة لتطبيق مفهوم الإنصاف في إطار الإدارة المتكاملة،<sup>62</sup> لكن تداعيات ذلك لم تظهر بعد بشكل كامل. تشير هذه الانتقادات والتطورات التي حدثت منذ ذلك الحين إلى أن العدالة المائية كمنظور وإطار عمل لا تزال ضرورية، حتى إذا كانت سياسة المياه الكاملة للحكومة تستند إلى مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

عندما يتعلق الأمر بحوكمة المياه في المنطقة، نادراً ما تُطبق الإدارة المتكاملة بمعناها الكامل، نظراً لغموض مبادئها، ما يؤدي غالباً إلى شلل في التنفيذ. علاوة على ذلك، فإن إدخالها في أعمال وزارة أو هيئة مياه عبر تمويل دولي يضعف إمكاناتها كإطار فعال لتحسين إدارة المياه – فينظر كثيرون إليها كفكرة فرضها الغرب ولن يتبنوها إلا بشكل سطحي لتأمين الأموال اللازمة. كما قال أحد المشاركين في البحث:

ستجد منظمات أجنبية تتحدث عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية. يقولون: «هذا هو مستقبل الإدارة!» وهذا جميل على الورق، لكن تجارب محاولة تنفيذه شكلية، والنتائج محدودة إلى حد ما، ويُنفذ غالباً بطريقة استعراضية. إذا كنت حكومة دولة، وجمعت حزمة المساعدات الأجنبية، وكان أحد عناصرها الإدارة المتكاملة، فسأقول إن هذا يبدو ككابوس. لكنها 600 مليون دولار لبناء سلسلة من السدود أو الأنابيب... لذا سأوافق، لأنني على الأقل سأحصل على الأشياء التي أعرف أنني بحاجة إليها. وبعد ذلك، إذا عقدنا بعض الاجتماعات وأطلقنا عليها اسم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فلا بأس. هذا نوع من السخرية، لكنه ما يحدث بالفعل.<sup>63</sup>

يبرز نهج أكثر شمولية للإدارة المتكاملة وهو إطار عمل الربط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة WEFE Nexus. ولديه القدرة على توجيه عملية أكثر شمولية لإدارة المياه. تُعرّف الشراكة العالمية للمياه (GWP)<sup>64</sup> هذا الإطار (WEFE Nexus) بأنه نهج متكامل متعدد القطاعات يهدف إلى التوفيق بين المصالح المتضاربة عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية (الشكل 1). يستند تقييم الروابط البيئية وأوجه التعاون والمقايضات بين

يمكن وصف الإدارة المتكاملة (IWRM) بأنها نموذج سائد، يُروّج له بشكل فعال من قبل الشراكة العالمية للمياه (GWP)،<sup>55</sup> وتبنته وكالات الأمم المتحدة من خلال برامج مختلفة، كما كُرس ضمن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.<sup>56</sup> وقد أدى التحالف النقاشي حول الإدارة المتكاملة (IWRM) إلى انتشارها كأداة لإصلاح وتحديث حوكمة المياه. ومع ذلك، فإن هذا الدافع يعوق أي تقييم موضوعي لقدرة هذه الإدارة (IWRM) على تحقيق نتائج مستدامة في إدارة المياه.<sup>57</sup> وعند التدقيق أكثر، يتبين أن مبادئ الإدارة المتكاملة صعبة التطبيق لأنها غامضة، وتوفر معايير غير محددة بشكل كافٍ لما يمكن أن تكون عليه إدارة المياه.<sup>58</sup> وأدى هذا الغموض في مبادئها وتطبيقها إلى تفسيرها وتنفيذها بطرق مختلفة، بما يتأثر غالباً بالمصالح السياسية والاقتصادية.<sup>59</sup> وبهذا المعنى، «يُستثمر في الإدارة المتكاملة ويُعاد تخصيصها من قبل جهات مختلفة كوسيلة لتعزيز أجنداتها الخاصة أو كستار لاستراتيجيات الأعمال المعتادة».<sup>60</sup> وبذلك، يضيء المفهوم الشرعية على ما يمكن وصفه بسياسات ومشاريع مائية غير مستدامة أو غير فعالة. ومن منظور العدالة المائية، تبين أن الإدارة المتكاملة تفتقر إلى الإنصاف لأن التطبيقات العملية أعطت غالباً الأولوية

54 Philip Woodhouse and Mike Muller, "Water Governance: An Historical Perspective on Current Debates", World Development 92 (2017), pp. 225–241, <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2016.11.014>

55 تعود أصول الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى التطورات المبكرة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. عندما أراد علماء النظم والهيدرولوجيون الترويج لنهج متكامل لإدارة الأحواض المائية، بدلاً من النهج القطاعية السائدة آنذاك. وقد صاغ مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في مار دي بلاتا عام 1977 المياه كمورد يتطلب نهج إدارة متكاملة. وبعد عقد من الزمن، شدد تقرير بروتلاند على الحاجة إلى إدارة المياه عبر القطاعات. وفي أوائل التسعينيات، حدد مؤتمر دبلن للمياه والبيئة المبادئ الرئيسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. واعتمد مؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992 الإدارة المتكاملة للموارد المائية كإطار سياسي لتحقيق الاستدامة المائية. وفي عام 1996، أنشأ البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية الدولية الشراكة العالمية للمياه لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الصعيد العالمي – وتفعيل المفهوم من خلال برامج المانحين وبناء القدرات والاستراتيجيات الوطنية للمياه.

56 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، «التنمية المستدامة: الهدف السادس»، <https://sdgs.un.org/goals/goal6>

57 للاطلاع على الانتقادات الموجهة إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية كخطاب، انظر توني أن، «الإدارة المتكاملة للموارد المائية/الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأحواض النهرية: خطاب جديد معتمد؟» (ورقة بحثية، جامعة لندن، 2003)، <https://tinyurl.com/33mhba64>؛ **جيمي ألوش، «ولادة وانتشار الإدارة المتكاملة للموارد المائية – دراسة حالة عن انتشار السياسات العالمية وترجمتها»**، Water Alternatives 9، رقم 3 (2016)، ص 412-433، <https://tinyurl.com/5n6ehtwf>؛ ليا ميهتا وآخرون، «مقدمة للعدد الخاص – التدفقات والممارسات: سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) في جنوب أفريقيا»، Water Alternatives 9، رقم 3 (2016)، ص 389-411، <https://tinyurl.com/59f53f2n> [Mehta et al., "Introduction to the Special Issue

58 Biswas, "Integrated Water Resource Management".

59 Mehta et al., "Introduction to the Special Issue".

60 Francois Molle, "Nirvana Concepts, Narratives and Policy Models: Insight from the Water Sector", Water Alternatives 1, no. 1 (2008) pp. 131–156, <https://tinyurl.com/mtrsk5ap>

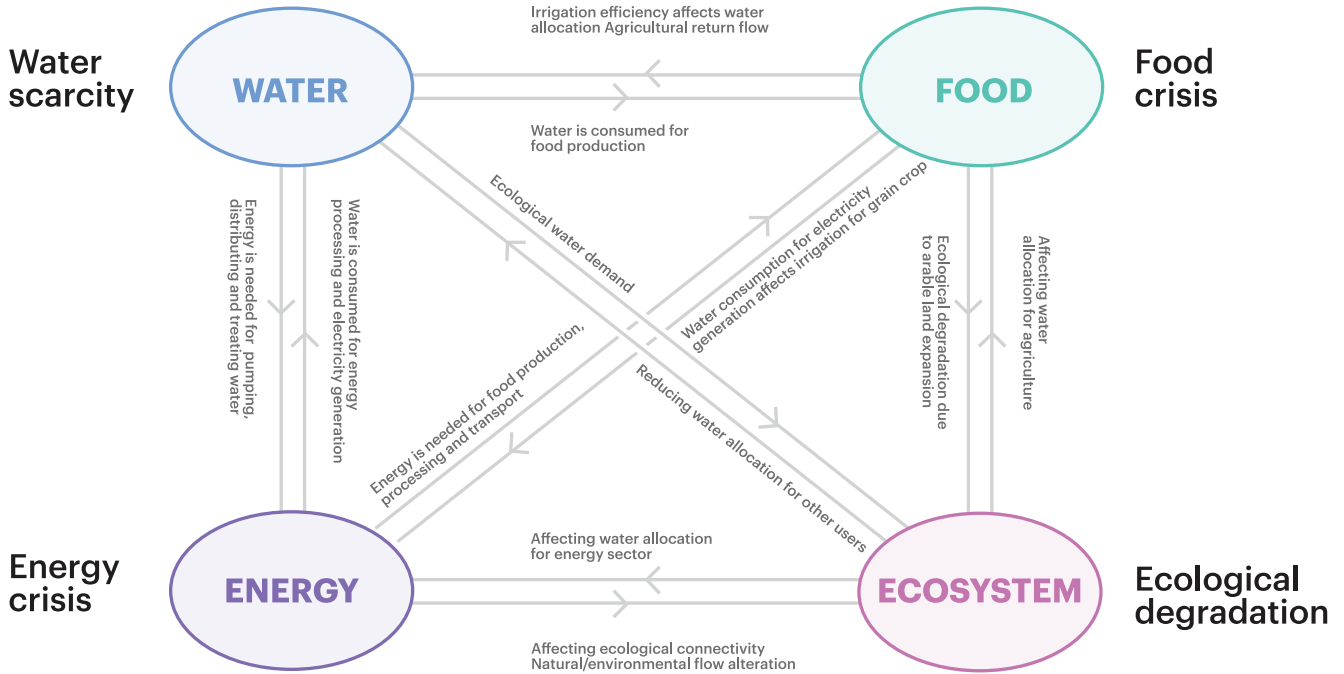
61 Jeremy Allouche, "Where is Equity in Integrated Approaches for Water Resources Management?", Oxford Research Encyclopedia of Environmental Science (2020), <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780199389414.013.619>

62 Cydney K. Seigerman et al., "Operationalizing Equity for Integrated Water Resources Management", Journal of the American Water Resources Association 59, no. 2 (2023) pp. 281–298, <https://doi.org/10.1111/1688.13086-1752/>

63 مستشار تنمية المياه (المقابلة أ)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 23 أيلول/سبتمبر 2024، افتراضياً.

64 للحصول على وصف بسيط ل WEFE Nexus، انظر الشراكة العالمية للمياه، «ما هو WEFE Nexus؟»، <https://tinyurl.com/4y2462mz>؛ لقراءة المزيد عن WEFE، انظر Behnassi وآخرون، «الحكومة والسياسات وخيارات البحث ل WEFE Nexus»، في ربط تغير المناخ ب Nexus للمياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية (WEFE) في حوض البحر الأبيض المتوسط، فيليب دروينسكي وآخرون (محررون)، تقارير MedECC، ص 203-239 (2024)، <https://doi.org/10.5281/zenodo.13378654>

## الشكل 1: العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية (WEFE)



المصدر: Yuan Ma et al., "Collaborative Management of Water-Energy-Food- Ecosystems Nexus in Central Asia under Uncertainty", Water Resources Research 60, no. 3 (2024), <https://doi.org/10.1029/2023WR035166>

الترايب بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة (WEFE Nexus) إلى القطاعات الثلاثة مجتمعة منذ البداية، فتوحد أولويات الغذاء والزراعة وتدمجها مع مشاكل الطاقة والبيئة/النظام الإيكولوجي. كما يشدد هذا النهج على العدالة والمشاركة، ويدعم انخراط النساء، وحماية حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية - وهما مبدآن يندرجان أيضاً ضمن الإدارة المتكاملة (IWRM). ومع ذلك، لا تقدم الأدبيات المتعلقة بمقاربة التراب بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة (WEFE Nexus) آلية واضحة لتفعيل هذه الأهداف المتعلقة بالعدالة على أرض الواقع، ما يوحي بأن الإدارة البيئية الشاملة لا تزال هي الأولوية بدلاً من أنظمة الحوكمة التحويلية الواسعة القادرة على إرساء العدالة. على الرغم من هذا النهج قد يشكّل تحسباً مقارنةً بالتفكير ضمن إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM)، خصوصاً في ما يتعلق بحوكمة المياه، إلا أنه يبقى في جوهره تقنياً، مع إرشادات غير كافية لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والحكومية اللازمة لتحقيق العدالة في المياه.

هناك جانب آخر يجب تفكيكه لفهم العدالة المائية، وهو طريقة حوكمة المياه، لا سيما في ما يتصل باللامركزية والخصخصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تختلف مستويات اللامركزية بين بلدان المنطقة. فيمكن وصف إدارة المياه في مصر وتونس مثلاً بأنها مركزية إلى حد كبير. أما في لبنان، فقد أنشئت هيئات المياه على أساس المناطق الإدارية، ما يمنحها قدرًا من الاستقلالية في المسؤوليات المالية والإدارية. في لبنان والأردن، أنشئت هيئات مياه محلية تتمحور حول أحواض المياه، مثل «مصلحة نهر الليطاني» و«سلطة وادي الأردن»، بما يوفر لها استقلالية تشغيلية بناءً على خطة مياه متفق عليها على الصعيد الوطني. وفي المغرب، تُعدّ وكالات

القطاعات بتوجيه التفكير ضمن هذا الإطار بهدف إيجاد حلول - ولهذا الغرض، طورت «مجموعة أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية» GWP صندوق أدوات.<sup>65</sup> كما يروج هذا النهج ل«استجابات الحوكمة والإدارة»<sup>66</sup> لتوفير معلومات أفضل لاتخاذ القرارات، مثل الأدوات المالية والآليات المؤسسية والتشريعات والتخطيط، وما إلى ذلك.

عند التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية، يمكن أن يعالج تفكير العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة إشكالية اتخاذ القرارات المنعزلة أو التنمية المجزأة. كما يوضح أحد الخبراء:

لهذا السبب أركز كثيرًا على استراتيجية العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية (WEFE) لأنها ستكون استراتيجية تحاول جعل ما هو معقد بطبيعته أمرًا اعتياديًا ومفهومًا. إذا واصلنا القول: «لا، هذا شأن آخر، بسطوا الأمر، اتركوا هذا جانباً، وجربوا مشروعًا آخر لتمويل ذلك.» فإنه غير مقبول. هذه إحدى القضايا الجوهرية، و أمضينا سنوات طويلة مع الممولين ليفهموا أن العالم الحقيقي معقد.<sup>67</sup>

على عكس الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM)، التي تنطلق أساساً من شواغل مشاكل المياه، تنظر مقارنة

65 يمكن العثور على رابط مجموعة الأدوات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، «GWP: مجموعة أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية»، <https://tinyurl.com/y6teztkt>

66 باحث في مجال المياه (المقابلة د)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 6 آذار/مارس 2025.

67 باحث في مجال المياه (المقابلة د)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 6 آذار/مارس 2025.

الكثير من القوانين، ولكنها لا تُطبَّق بشكل صحيح»<sup>75</sup> وتُقدِّم الحالة في المغرب مثلاً لافتاً، فتمثل منظمات المجتمع المدني ضمن وكالات الأحواض الهيدروليكية، ما يُظهر سبباً ممكنة لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه الزراعية. غير أن ما تكشفه الاحتجاجات الشعبية هو أن النقاشات الوطنية الأوسع حول خطط المياه وإعادة هيكلة القطاع، لا تزال بحاجة إلى مزيد من المشاركة والانخراط.

على الصعيد الإداري، تفتقر الحكومات في كثير من الأحيان إلى الهياكل اللازمة لدفع الإصلاحات وتحسين خدمات المياه. إذ تتداخل صلاحيات عدة وزارات، كما هو الحال في مصر أو المغرب، حيث تشرف الوزارات على جوانب متباينة من إدارة المياه، مثل التسعير والتعرفة (وزارة المالية)، وجمعيات مستخدمي المياه الزراعية (وزارة الزراعة)، ومياه الشرب والصرف الصحي (وزارة الداخلية). ويمكن تفسير هذا الجمود أيضاً عبر الإقرار بوجود منافسة بين الإدارات المختلفة - على مورد يزداد ندرةً، وعلى الموارد المالية لتعبئته، وعلى اختلاف المنطلقات والتقاليد الإدارية في الاستخدامين الاجتماعيين والاقتصاديين للمياه التي تنفذها مؤسسات مياه متعددة<sup>76</sup>. يمكن أن تسهم هذه التعقيدات في إبطاء وتيرة التغيير اللازمة لإرساء العدالة، سواء من خلال تطبيق تعرفه أكثر إنصافاً أو حماية مصادر المياه من التلوث. وفي القسم التالي، يقدم هذا التقرير تحليلاً لدور الفاعلين الدوليين في التنمية الدولية في تطوير المياه وحوكمتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## فهم العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ثمة أوجه قصور في العدالة وفي مساءلة الحكومة. وهناك أشخاص يتمتعون فعلياً بحقوقٍ محدودةٍ للغاية، إن وجدت أصلاً. لذلك، عندما يبدأ الناس الحديث عن العدالة المائية، يجب النظر إليها من منظور أوسع يشمل الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق الإنسان.<sup>77</sup>

وقبل مناقشة تأثير المؤسسات المالية الدولية على العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استكشف هذا البحث الطرق المختلفة لفهم العدالة المائية أو تصورها بالاستناد إلى معرفة وخبرات المشاركين فيه، كما يوضح الاقتباس أعلاه، بالنسبة إلى البعض، شكّل التفكير في العدالة فرصةً لتسييس النقاشات حول المياه، التي بقيت تُعتبر على مدى عقود تحدياً هندسياً أو تقنياً. في حين شدد مشاركون آخرون على العدالة الاجتماعية كشرط أساسي للعدالة

الأحواض الهيدروليكية خططها الخاصة للمياه، التي تُجمع لاحقاً ضمن خطة وطنية للمياه.<sup>68</sup> وفي المقابل، لم تنجح جهود اللامركزية في العراق حتى الآن في إضفاء الاستقلالية على قطاعات الخدمات، بما فيها المياه والصرف الصحي.<sup>69</sup>

وحققت محاولات خصخصة خدمات المياه في دول المنطقة نتائج متباينة. في الأردن، حيث تُعدّ خصخصة المياه الأوسع نطاقاً في المنطقة، تعاقدت شركة مياه العقبة وهيئة مياه عمان مع شركات خاصة لإدارة المياه، بالإضافة إلى عدة مشاريع بناء وتشغيل ونقل (BOT) تهدف إلى تحسين الكفاءة والتقنية. على الرغم من أن ذلك أسهم في تحسين الفوترة والكفاءة، إلا أن كلفة المياه لا تزال تشكل مصدر قلق، ما يفرض على الدولة الاستمرار في دعم المياه.<sup>70</sup> وفي المغرب، ومنذ برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي في ثمانينيات القرن الماضي، توفر شركات خاصة خدمات المياه والصرف الصحي للمدن الكبرى، مع توسع هذا النموذج في السنوات الأخيرة لتشمل مدناً وبلدات أصغر.<sup>71</sup> تواجه هذه القرارات، منذ سنوات، معارضة محلية ولا تزال مثيرة للجدل، مع آثار سلبية على المجتمعات المتضررة.<sup>72</sup> لم تُخصّص المياه الزراعية في المغرب، لكنها لا تزال فردية بسبب كيفية إدارة عمليات استخراج المياه الجوفية.<sup>73</sup> وفي بلدان أخرى، مثل مصر ولبنان وتونس، يبقى انخراط القطاع الخاص محدوداً نسبياً، لكن حكوماتها تواجه ضغوطاً مستمرة من المؤسسات المالية الدولية (IFIs) من خلال استثماراتها وبرامجها للإصلاحات التي تهدف إلى اللامركزية وإرساء أطر قانونية لمشاركة القطاع الخاص.<sup>74</sup>

علاوة على ذلك، تعاني دول المنطقة غالباً من ضعف إنفاذ القوانين ومراقبتها، خصوصاً تلك التي تهدف إلى منع استخراج المياه الجوفية غير المنضبط وتلوث المياه. كما اشتكى أحد المشاركين في البحث: «في لبنان مثلاً، لدينا

68 باحث في مجال المياه (مقابلة أ)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 5 أيلول/سبتمبر 2024.

69 Mike Fleet, Decentralization and Its Discontents in Iraq, Policy Paper 201918-, Middle East Institute, 25 September 2019, <https://tinyurl.com/yutpfzty>

70 The Jordan Times, "Water Ministry to 'Gradually Increase' Water Tariff", 22 March 2023, <https://tinyurl.com/5n8ea7zv>

71 Soufiane Elgoumri, Ongoing Debates over Water and Electricity Privatization in Morocco, Policy Analysis, Fikra Forum, The Washington Institute, 1 May 2024, <https://tinyurl.com/yescn86w>

72 المعهد المغربي لتحليل السياسات، الترافع البيئي في المغرب: التحديات، الاستراتيجية، والعوائق المؤسساتية، آذار/مارس 2025، <https://mipa.institute/?p=11841&lang=ar>

73 باحث في مجال المياه (المقابلة أ)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 5 أيلول/سبتمبر 2024.

74 L'Orient Today, "World Bank Approves US\$257.8 million to Improve Water Supply Services", 15 January 2025, <https://tinyurl.com/332ez763>

75 مسؤول في وكالة إغاثة، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 27 آب/أغسطس 2024.

76 باحث في مجال المياه (المقابلة ج)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 11 أيلول/سبتمبر 2024.

77 مستشار تنمية المياه (مقابلة أ)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 23 أيلول/سبتمبر 2024.

القدرة على الإنخراط الفعلي في هذه العمليات. يتمثل أحد جوانب هذه القدرة في تدريب موظفي المشاريع والموظفين العموميين على المهارات اللازمة لتصميم عمليات إشراك حقيقية وتنفيذ مشاركة عامة ذات معنى. ففي كثير من الأحيان، كانت تُنظم الاجتماعات العامة في المراحل النهائية للمشروع، ما جعل المسار شبيهاً بالحصول على الموافقة أكثر مما يشبه التشاور الفعلي. ويتجسد الجانب الآخر في العجز عن إدماج آراء ومعارف أفراد المجتمع في ممارسات إدارة الموارد الطبيعية. وكما قال أحد المشاركين: «نعقد مؤتمرات واجتماعات وندوة محاضر الجلسات... كل ذلك يبدو جيداً جداً، لكن بمجرد العودة إلى المكتب، لا تتوفر أي متابعة»<sup>81</sup> ويعكس هذا العجز عن «المتابعة» نقصاً في القدرة على الانخراط الحقيقي.

ويتعارض هذا الاستعداد المحدود للانخراط مع تباين الآراء بين عدد ممن قابلناهم. فأعرب البعض عن شكوكهم بشأن أهمية الإشراك والمشاركة العامة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبدلاً من ذلك، انصبت الإجابات عن أسئلة المشاركة على الحاجة إلى تثقيف وتمكين المزارعين والمجتمعات المحلية، بوصفها شروطاً أساسية لانخراط فعال وهادف. وشدد بعض المشاركين على ضرورة رفع مستوى الوعي والتعليم بين السكان عموماً، للحد من ممارسات الهدر في استهلاك المياه، أو، في حالة المزارعين، لتقليص ممارسات الري غير المستدامة. وكان من بين الحجج المطروحة لمعالجة الوعي العام عبر الإعلام والنظام التعليمي، أن النقاشات العامة حول المياه لا تنشط إلا في فترات الجفاف، مع اهتمام أقل في السنوات الأخرى<sup>82</sup>.

وبالمثل، أثرت شكوك حول شرعية مشاركة منظمات المجتمع المدني أو المنظمات البيئية غير الحكومية في صنع السياسات أو في مسارات التنمية. فوفقاً لأحد المهندسين الذين عملوا على عدة مشاريع لتنمية المياه: «من خلال خبرتي، نمضي ساعات طويلة في محاولة إنجاز مشروع بموارد محدودة وفي ظروف صعبة، ثم تأتي المنظمات البيئية غير الحكومية لأننا مضطرون إلى دعوتها، لكنها لا تساعدنا، ولا تطرح بدائل»<sup>83</sup>. ومع ذلك، يسود شعور بأن الناس والمزارعين يريدون خدمة كافية حين يتعلق الأمر بتوفير المياه، و«لا حاجة للحديث عنها، بل يجب تنفيذها فحسب»<sup>84</sup>. ويؤكد هذا الاقتباس الخلاصة الأساسية: يحتاج الناس إلى مياه تصل إلى صنابيرهم، والمزارعون بحاجة إلى القدرة على ري أراضيهم. ومع كون العديد من المدن والمناطق الزراعية في المنطقة محرومة من الخدمات الكافية، رأى المشاركون في البحث أن التشاور والمشاركة العامة مسألتان ثانويتان،

المائية، معتبرين أنه لا يمكن تحقيق العدالة المائية من دون تكريس الحقوق الاقتصادية والسياسية للناس أولاً. وتتقاطع معظم الموضوعات التي برزت من المقابلات والنقاشات مع المشاركين في البحث مع أنواع العدالة المختلفة التي قُدمت سابقاً في هذا التقرير، بالإضافة إلى تصورات تتبع من الواقع البيئي وأولويات المنطقة والاستجابات لتغير المناخ التي بدأت تتبلور في السنوات الأخيرة، مع التركيز على التكيف والتعويضات لدول الجنوب العالمي.

## الاعتراف والمشاركة وتمكين المجتمعات

يؤكد منظور العدالة المائية أهمية الاعتراف بتأثيرات المياه على المجتمعات المحلية، ليس فقط على صعيد الآثار البيئية والاجتماعية (الطبيعة وسبل العيش)، ولكن أيضاً على صعيد بناء علاقة بين الدولة وهذه المجتمعات. وكما أوضح أحد المشاركين في البحث:

تتعلق العدالة المائية بالمجتمعات الواقعة أعلى النهر وأسفله وبالنظام البيئي... بما يضمن استفادة الجميع من المياه بطريقة عادلة تلبي احتياجاتهم. فتعد آثار السدود الكبيرة مثلاً غير عادلة بالنسبة إلى من يعيشون أسفل النهر. ومن منظور العدالة المائية، وبدل الاستثمار في سد واحد كبير، سأبني سدوداً أصغر، ربما عشرة، على امتداد النهر ليستفيد عدد أكبر من الناس من الاستثمارات<sup>78</sup>.

في هذا السياق، يُشجّع منظور العدالة المائية على قراءة أوسع للموارد المائية. ويشمل ذلك الاعتراف بالناس والمجتمعات التي تعيش بالقرب من مصادر المياه، والاستماع إلى رؤيتهم. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عندما تُستخرج الموارد المائية من المجتمعات الريفية وتُنقل إلى المدن والمراكز الحضرية، كما هو الحال في «طرق المياه السريعة» التي تزود الرباط والدار البيضاء في المغرب أو سد دريس الأول الذي يزود مدينتي فاس ومكناس. هذه المشاريع، على الرغم من سعيها إلى تلبية الاحتياجات المائية للمدن المكتظة بالسكان، تحرم المناطق الريفية من خدمات أساسية مثل توافر المياه الجارية في المباني المدرسية<sup>79</sup>. ويبرز ذلك أهمية المعاملة العادلة لهذه المجتمعات، بما يشمل تعويضاً ملائماً - سواء عبر تعويضات مباشرة أو استثمارات غير مباشرة في الخدمات والتعليم - تمويل من عائدات المياه المستخرجة - وبالتالي تجنب هذه المجتمعات الإقصاء وما يرافقه من عواقب سلبية<sup>80</sup>.

وفي ما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة، رأى بعض المشاركين في البحث أن هذا الإشراك يكون في أسوأ الحالات معدوماً، وفي أفضلها شكلياً. وحتى في حال توفر فرص حقيقية للمشاركة، اعتبر كثيرون أن المشكلة تكمن في ضعف

81 مدير مركز أبحاث المياه، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 27 شباط/فبراير 2025.

82 خبير في التنمية، مشارك في ورشة عمل، عبر الإنترنت، 5 كانون الأول/ديسمبر 2024.

83 مستشار تنمية المياه (مقابلة ب)، مقابلة أجراها المؤلف، بيروت، 18 كانون الأول/ديسمبر 2024.

84 باحث في مجال المياه (مقابلة ب)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

78 مدير مركز أبحاث المياه، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 27 شباط/فبراير 2024.

79 باحث في مجال المياه، مشارك في ورشة عمل، عبر الإنترنت، 5 كانون الأول/ديسمبر 2024.

80 موظف سابق في وكالة إغاثة، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 6 أيلول/سبتمبر 2024.

الشركات الزراعية الكبيرة - التي يُنظر إليها بوصفها شكلاً من أشكال التحديث - إلى هيمنة هذا التوجه على مشهد الاستثمار الريفي، ما يعني حماية هذه الامتيازات لصالح كبار المزارعين - ومعظمهم من الأثرياء والذكور.<sup>86</sup> وتُظهر هذه الحالة، إلى جانب العديد من الحالات الأخرى في المنطقة، التقاطعات بين النوع الاجتماعي والداخل داخل المجتمعات الريفية المعتمدة على الزراعة.

ويعدّ تحمل كلفة المياه عنصراً حاسماً في الوصول إليها. ففي حين يتفق معظم المعنيين على أن المياه لا ينبغي أن تُعامل كسلعة تجارية، بل كحق عالمي، إلا أنه يتعين فرض تعرفه أو كلفة مقابل المياه لصيانة أنظمة الإمداد. وعليه، ينبغي لهيئات المياه أن تتقاضى رسوماً مقابل خدماتها المائية، أي التكاليف المرتبطة بإيصال المياه إلى المستخدم، لا ثمناً للمياه بحدّ ذاتها. بالإضافة إلى التوزيع العادل لتراخيص الري - الذي يُخصص على أساس مساحة الأرض ونوع المحصول - يجب أن تكون تكلفة المياه «عادلة وميسورة لجميع المزارعين، إذا توفرت كميات كافية من المياه».<sup>87</sup> وتُعتبر مثل هذه التدخلات الحكومية ضرورية لتحقيق العدالة المائية. ويُقرّ هذا المنظور بالقيمة الاقتصادية للمياه، بقدر ما تحمل من قيمة لمستخدميها. وهنا، من المهم تأكيد ضرورة الالتزام بمبادئ العدالة، أي القبول بالمعنى الاقتصادي للمياه وتسييرها كخدمة - لا كسلعة - والأهم، إتاحتها للمجتمعات والمجموعات الاقتصادية (مثل المزارعين) التي تدرك قيمتها. علاوة على ذلك، يعني هذا النهج اعتماد هياكل تعرفه تضمن أسعاراً ميسورة عبر مختلف فئات الدخل. ومن دون ترسيخ هذه المبادئ، يبقى خطر الاستيلاء على المياه قائماً من قبل القطاع الصناعي وكبار المزارعين وغيرهم من الفاعلين الأقوى نفوذاً.

## العدالة المائية كمسؤولية واستعداد

تلقت العدالة، بوصفها مقاربة، الانتباه إلى مفهوم المسؤولية، وتجلّى ذلك في بعده الزمني والمكاني. يتمثل البعد الأول في المسؤولية تجاه الأجيال القادمة، وهو عنصر مهم في العدالة الاعترافية. فالاعتراف بأن الإفراط في استخراج المياه بمعدلات غير مستدامة يؤدي إلى جفاف آبار المياه الجوفية<sup>88</sup> لا يضرّ بالنظام البيئي فحسب، بل يترتب عليه أيضاً آثار خطيرة على توافر المياه في المستقبل. ومن هنا، تُستدعى العدالة بين الأجيال، باعتبارها أحد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، ضمن مقاربة العدالة المائية. ويعتقد كثير من الخبراء الذين جرت مقابلتهم بوجود نقص في التخطيط طويل

مفضلين التركيز على تطبيق القوانين التي تحمي من التلوث والاستخراج المفرط، وتعزيز المساءلة.

## العدالة المائية والوصول العادل

شكّل الوصول إلى المياه وكلفتها الميسورة أحد الجوانب الأساسية للعدالة المائية بالنسبة إلى جميع المشاركين في البحث. ربما كان هذا البعد هو الأكثر تبايناً عبر بلدان المنطقة، فتراوح الأوضاع بين دول تملك البنية التحتية اللازمة لكنها تعاني نقصاً في المياه بسبب الجفاف، مثل المغرب والأردن؛ ودول لديها بنية تحتية لكنها تعجز أحياناً عن توفير المياه نتيجة مشكلات تقنية وضعف الصيانة، مثل تونس ولبنان؛ وصولاً إلى دول لا تتوافر لديها بنية تحتية كافية لتلبية المستويات المطلوبة من الإمدادات. وتُعدّ الدول الواقعة في هذه الفئة الأخيرة الأكثر تطرفاً، إذ ينتهي الأمر بسكانها إلى دفع فواتير مياه هي الأعلى - لاعتمادهم على شراء المياه المنقولة بالشاحنات بالإضافة إلى فواتير المياه النظامية. وشدد المشاركون على ضرورة أن تضمن الحكومات توفر البنية التحتية اللازمة لتحقيق العدالة في المياه. ولا يعني ذلك تفضيل الحلول التقنية أو اعتبارها الحل لجميع المشكلات، بل الإقرار بأن غياب البنية التحتية اللازمة يجعل أي نقاش حول العدالة «فارغ المضمون».<sup>85</sup>

ويعتبر توافر مياه شرب آمنة ومياه نظيفة للري مكوناً أساسياً آخر لإتاحة الوصول. فبالنسبة إلى عددٍ من المشاركين في البحث، لا تُعدّ المياه في أجزاء كثيرة من المنطقة صالحة للشرب، ما يجبر الكثيرين على شراء المياه المعبأة، حتى ذوي الدخل المحدود. كما أثّرت حوادث استخدام مياه غير معالجة في الري، بشكل خطير، على المستهلكين. ويُفاقم هذا النقص في السلامة أوجه اللامساواة ويفرض طبقة إضافية من الظلم المائي على الناس. كما يقوض الثقة في الهيئات الحكومية - البلديات والوزارات وهيئات المياه. ولاستعادة هذه الثقة، التي تعتبر عنصراً أساسياً في عمل أي نظام مائي فعال، تصبح الإصلاحات التي ترسخ المساءلة عن التلوث وتحسن إنفاذ القوانين، ضرورة لا غنى عنها.

يُفاقم غياب إنفاذ القوانين مشكلة الوصول إلى مياه الري. فمع ظهور تكنولوجيا ضخ المياه الأقل كلفة والطاقة الشمسية الكهروضوئية، بدأ العديد من مزارعين في استخراج المياه الجوفية بشكل مفرط باستخدام الحفر العميق. وتقتصر هذه الممارسة بالطبع على المزارعين الأكثر ثراءً أو الأكبر حجماً، القادرين على توظيف عائلاتهم للاستثمار في معدات الضخ. ونتيجة لذلك، يُترك المزارعون الأفقر مع آبار جافة في أراضيهم، ما يؤدي إلى تدهور محاصيلهم ودخلهم. كما أن عجز الحكومات عن فرض غرامات على الحفر غير القانوني له عواقب مدمرة على كل من الرفاه الاجتماعي للمجتمعات الزراعية والسلامة البيئية لأراضيها. ومن المهم ملاحظة أنه في بعض الحالات أدت رغبة الحكومات في دعم

86 Lisa Bossenbroek and Margreet Zwarteveen, "New Spaces for Water Justice? Groundwater Extraction and Changing Gendered Subjectivities in Morocco's Saiss Region", in Routledge Handbook of Gender and Water Governance, Tatiana Acevedo-Guerrero et al. (eds.), Routledge, 2024, <https://doi.org/10.4324/16-9781003100379/>

87 مستشار تنمية المياه (المقابلة ج)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

88 الإسكوا، المياه الجوفية في المنطقة العربية.

85 مسؤول في وكالة إغاثة، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 27 آب/أغسطس 2024.

أما في منطقتنا، فنحن نكتفي بالتفاعل والهلح.<sup>90</sup>

وفي ما يتعلق بالجهة التي تتحمل هذه المسؤولية، يعتقد المشاركون أن واجب تمويل وتنفيذ مشاريع تنمية مائية سليمة ينبغي أن يقع على عاتق الحكومات. وأعرب عدد منهم عن إحباطهم من ربط توفير الخدمات العامة بميزانيات وأجندات المؤسسات المالية الدولية. وبدلاً من ذلك، طُرح الرأي القائل إن خدمات المياه لا ترتبط بالأمن الغذائي فحسب، بل بالصحة والرفاهية أيضاً، وبالتالي فهي مسألة سيادة لدول المنطقة ويجب التعامل معها على هذا الأساس.

### إطار عمل للعدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

من خلال النقاشات مع المشاركين في البحث حول معنى العدالة المائية، بدأ يتبلور إطار عمل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أولاً، تتطلب العدالة بنية تحتية عاملة - فمن دون الوسائل اللازمة لتوفير المياه للسكان، لا يمكن الحديث عن العدالة. كما يرتبط الوصول إلى المياه بقدرة الناس على تحمل كلفتها، ما يجعل التسعير العادل أمراً بالغ الأهمية، فضلاً عن ضمان السلامة من الكوارث والظواهر المناخية المتطرفة. ولا يمكن المبالغة في أهمية دور إشراك المجتمع المحلي ومشاركته، ولكن التمكين من خلال التنمية الاجتماعية والتعليم هو شرط مسبق مهم. وأخيراً، يُدرج مفهوم السياسات المسؤولة بوصفه إطاراً عاماً للإشارة إلى مسؤولية الحكومات تجاه شعوبها والبيئة، وإلى مسؤولية الأفراد تجاه البيئة وتجاه بعضهم البعض.

الأمَد لصحة النظام البيئي، فوصف أحدهم السمة السائدة بأنها «طبيعة تفاعلية في صنع القرار»،<sup>89</sup> فُتتخذ القرارات بعد وقوع المشكلة لا قبلها. ورأى البعض أنه توجد في العالم العربي كميات هائلة من الوثائق المخصصة لاستراتيجيات المياه، ولكنها نادراً ما تُقرن بخطط عمل قابلة للتنفيذ - أي خطط تتضمن جداول زمنية ومؤشرات أداء رئيسية واضحة. ويتعلق بعد زمني آخر للمسؤولية بربط خطط واستراتيجيات تنمية المياه بتغيير المناخ. ويعني ذلك التعامل بجدية مع تأثيرات التغيير المناخي على توافر المياه في المنطقة، ووضع خطط ومشاريع موضع التنفيذ لمواجهة أسوأ آثاره خصوصاً في ما يتعلق بندرة المياه وتزايد مخاطر الجفاف.

وتتمثل المسؤولية في بعدها المكاني في الحاجة إلى توسيع نطاق الرعاية والانخراط ليشمل جميع المجتمعات المحلية ويتجاوز الحدود. بالنسبة إلى الشق الأول، يعني ذلك الوصول إلى المجتمعات المهمشة والاهتمام بالتحديات التي يواجهها المزارعون ذوو الدخل المنخفض والأسر الأشد فقراً. أما الشق الثاني فيتعلق بإدارة المياه العابرة للحدود، فالنظر إلى قضايا المياه من منظور العدالة المائية يسלט الضوء على مجالات أخرى للعمل، مثل دعم الحوار بين المجتمعات التي تتشارك الموارد المائية. فتكوين فهم حقيقي للتحديات التي يواجهها المزارعون في سوريا مثلاً، يمكن أن يُغيّر سلوكيات ومواقف المزارعين في تركيا، ما يعزز الوعي بالمخاطر المشتركة المرتبطة بالمياه ويسهم في تطوير توجه تعاوني. واعتُبر الانتباه إلى هذه الحساسيات، مع تبادل الخبرات والأفكار، شكلاً مهماً من أشكال الانخراط على المستوى المحلي في العلاقات المائية العابرة للحدود، وبالتالي في تحقيق العدالة المائية.

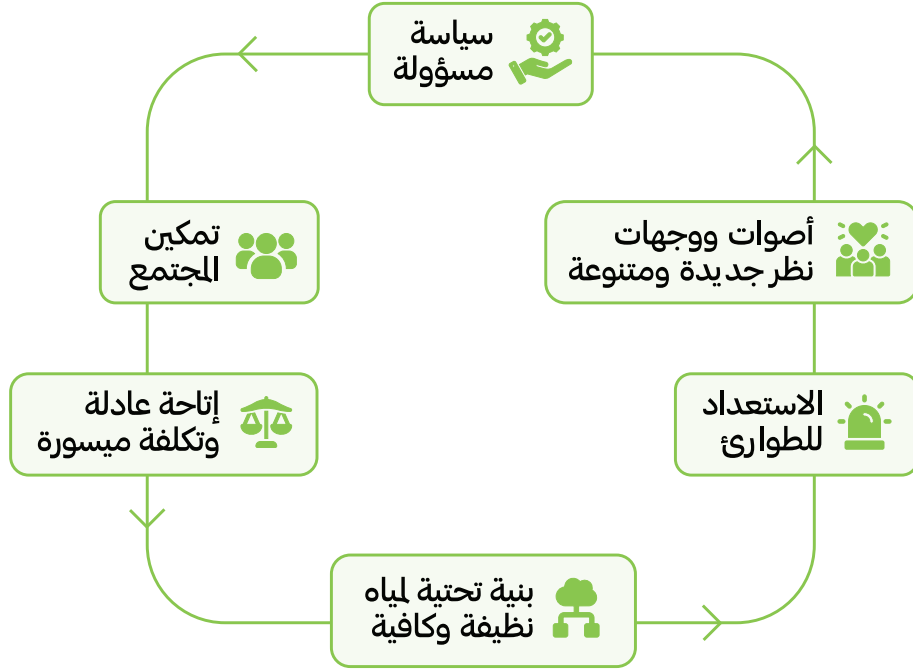
ومن جوانب المسؤولية الأقل نقاشاً، الاستعداد لحالات الطوارئ. فالعدالة تعني ضمان تقليل المخاطر المرتبطة بمشاريع تنمية المياه إلى أدنى حدّ في حالات الطوارئ والأحداث المتطرفة. وتتحمل غالباً المجتمعات المجاورة لمشاريع المياه الكبرى العبء الأكبر لآثار هذه المشاريع، وتعاني من أسوأ النتائج إذا لم تُصمّم البنية التحتية أو تُصان وفق معايير متوافقة مع متطلبات الاستعداد للطوارئ. وتعدّ الوقاية من الكوارث عنصراً محورياً في تحقيق العدالة المائية. وأعرب أحد المشاركين في البحث عن أسفه لغياب التخطيط لمواجهة الجفاف في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من ازدياد هشاشتها أمام هذه الظاهرة مقارنةً بدرجة استعداد بلدان الشمال العالمي قائلًا:

كنا في هولندا قبل عامين، وهي بلد غني بالمياه، لكنها شهدت جفافاً في ذلك العام وتأثرت به بشدة لأن بنيتها التحتية قائمة على وفرة المياه. ومع ذلك، كان لديها خطة أُعدت قبل سنوات... ونُفذت حينها. هذا هو الاستعداد،

90 مدير مركز أبحاث المياه، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 27 شباط/فبراير 2025.

89 مسؤول في وكالة إغاثة، مقابلة أجراها المؤلف، بيروت، 27 شباط/فبراير 2025.

الشكل 2: إطار عمل للعدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



منظور العدالة المائية.

## التدخلات الدولية وإدارة المياه

لطالما لعبت المؤسسات المالية الدولية دوراً هاماً في تنمية المياه في المنطقة. تاريخياً، أتاح التمويل من البنك الدولي تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة في المنطقة. ويركز البنك الدولي في قطاع المياه على البنية التحتية والتكيف مع المناخ وسياسات المياه. وتشمل الأمثلة على ذلك إدارة الموارد المائية في تونس ومصر وفلسطين، ومشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي واسعة النطاق في الأردن ولبنان والمغرب. ويدعم الاتحاد الأوروبي تطوير قطاع المياه عبر المساعدات المالية والحوار السياسي والتعاون التقني والشراكات مع المؤسسات الإقليمية. وتقدم المساعدات من خلال أداة الجوار الأوروبية، فيما تُمنح القروض والتمويل المختلط عبر بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ولا تستهدف هذه الآليات التمويلية الاستثمارات والمشاريع فحسب، بل يمكن تخصيصها أيضاً لدعم الإصلاحات التنظيمية وبناء القدرات لدى الجهات المعنية في القطاع العام. فتقدم الوكالة الفرنسية للتنمية مثلاً، من خلال تمويل من الاتحاد الأوروبي، برنامج مساعدة تقنية لدعم الإصلاحات القطاعية في لبنان.<sup>91</sup>

يقدم الشكل 2 إطاراً للتفكير في العدالة المائية في المنطقة. وتتوافق هذه الفئات بطرق مختلفة مع أنواع العدالة الثلاثة التي عُرضت سابقاً في هذا التقرير. فيرتبط مفهوم السياسات المسؤولة مثلاً بشكل مباشر بالعدالة الإجرائية كونه يتصل بفعالية عمليات صنع القرار. ومع ذلك، في سياق الاستجابة لتغير المناخ، يتصل هذا المفهوم بالاستعداد للطوارئ، وهو ما يندرج ضمن العدالة التوزيعية، أي التوزيع العادل لآثار مشاريع تنمية المياه على مختلف فئات السكان. وتعكس هذه الروابط مدى تعقيد حوكمة المياه في منطقة تعج بتحديات حادة وطويلة الأمد. ومع ذلك، فإن الغرض من تطوير هذا الإطار لا يتجسد في إضافة أداة جديدة أخرى لإدارة المياه، بل في تزويد خبراء المياه بمقاربة شمولية للإدارة تركز على احتياجات المجتمعات.

## العدالة المائية والتنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقدم هذا القسم بإيجاز الصورة العامة المتعلقة بمشاركة المؤسسات المالية الدولية في قطاع المياه في المنطقة، مع التركيز بشكل أساسي على الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن مصارف التنمية ووكالات التمويل الثنائية تؤدي أيضاً دوراً ما في المشهد العام لتنمية قطاع المياه. ويلى ذلك نقاش حول أثر تدخلات المؤسسات المالية الدولية على القطاع من

91 Agence Française de Développement (AFD), "Technical Assistance Program in Support of Reforms in the Water and Wastewater Sector in Lebanon – Water Reform", French Republic, accessed 21 April 2025, <https://tinyurl.com/2z7pmnzx>

الجدول 2: دور وكالات التنمية الثنائية في مشاريع تنمية المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>92</sup>

الوكالة	نوع الدعم	مجالات التركيز
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ	دعم تقني وفني وسياساتي	الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حوكمة المياه، بناء القدرات
مركز بحوث التنمية الدولية IDRC	تمويل الأبحاث، دعم سياساتي للسمود المناخي	الحوكمة، الإنصاف، التكيف مع تغير المناخ، الابتكار
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	مساعدة تقنية، بناء المؤسسات	المرافق والخدمات العامة، الصرف الصحي والحصول على مياه الشرب الآمنة، التعاون عبر الحدود
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي SIDA	بناء قدرات، دعم سياساتي	نزاهة واستدامة المياه، السلام والدبلوماسية، النوع الاجتماعي والمياه
الوكالة الفرنسية للتنمية	دعم تقني وسياساتي	المياه الحضرية والصرف الصحي، إصلاح مرافق المياه
الوكالة السويسرية والتعاون والتنمية	دعم سياساتي، برامج الصرف الصحي، الدبلوماسية	المياه العابرة للحدود، بناء السلام، المرونة المحلية، دعم برامج الصرف الصحي، المياه

المياه في المنطقة. ويقدم الجدول رقم واحد ملخصاً موجزاً لأبرز الوكالات النشطة في هذا المجال ومجالات تركيزها في تطوير قطاع المياه.

## آثار تدخلات المؤسسات المالية الدولية على العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

### الأجندات السياسية والسياسات النيوليبرالية

لم يكن هناك شك في أذهان العديد من المشاركين في البحث أن المساعدات والاستثمارات الأجنبية تأتي مصحوبة بأجندات محددة. فمن ناحية، تُستخدم الأموال والاستثمارات للحد من التغيير السياسي أو حتى قمعه، وللتأثير على تطلعات شعوب المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك، تدفق المساعدات والاستثمارات الدولية إلى دول مثل الأردن من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، فيستخدم التمويل لتهدئة مجموعات مجتمعية مختلفة من خلال الاستثمارات في البنية التحتية.<sup>95</sup> وتشير تداعيات ذلك إلى أن اختيار منطقة للتنمية داخل دولة ما يتحدد غالباً وفقاً لأولويات الحكومة أو

بالإضافة إلى ذلك، يُدعم التعاون عبر الحدود من خلال منظمات حكومية دولية، مثل الاتحاد من أجل المتوسط، التي توفر مساعدة تقنية لمشاريع التنمية ضمن نطاق اختصاصها. وتشمل البرامج الرئيسية في هذا المجال: مشروع «إعادة استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة بدول البحر الأبيض المتوسط» (MENAWARA) تلتها مبادرة «المسار المتوسطي لاستثمار الابتكار نحو إدارة متكاملة للمياه بين الريف والحضر» (MEDWAYCAP)<sup>93</sup> المعني بإعادة استخدام المياه غير التقليدية وبرنامج «النظام المتوسطي المتكامل لإمدادات المياه» (MEDISS)<sup>94</sup> لحماية المياه الجوفية. كما تؤدي وكالات التنمية الثنائية دوراً هاماً في قطاع

92 لمزيد من المعلومات حول عمل الوكالات الثنائية المختلفة في مجال المياه، انظر وجهة نظر جمعية GIZ حول تنمية المياه، "Water: The Key to Development"، <https://www.giz.de/en/expertise/infrastructure/water>; IDRC's work on climate change adaptation, IDRC, "What We Do", <https://tinyurl.com/48uszbzf>; USAID, Robert P. Beschel Jr., Paul Dyer and Tarik M. Yousef, USAID in MENA: A Requiem, Policy Note, Middle East Council, February 2025, <https://mecouncil.org/publication/usaaid-in-mena-a-requiem/>; SIDA's work on water in MENA, SIDA, "Middle East and North Africa: Climate, Environment and Sustainable Use of Natural Resources", <https://tinyurl.com/3sfvvh7h>; AFD, "Middle East Regional Office", <https://www.afd.fr/en/regional-office/middle-east>

93 MENAWARA and MEDWAYCAP, "Legislation", accessed 21 April 2025, <https://www.menawara.eu/course/index.php?categoryid=3>

94 MEDISS, "Descriptive summary", accessed 21 April 2025, <https://wefe4.med.eu/demo/mediterranean-integrated-system-water-supply-mediss>

95 Mohammed Toriki Bani Salameh, "Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations", World Affairs 180, no. 4 (2018) pp. 47–78, <https://doi.org/10.1177/0043820018765373/>

من العمل، والاستغناء عن بعض العمال، وما إلى ذلك).

لا يؤثر هذا النهج في التمويل على التخطيط الاستراتيجي والتنمية في الدول المستفيدة فحسب، بل يمكن أن يؤثر أيضاً على العدالة والمساواة. فيقود مثلاً برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) غالباً الاستثمارات في مشاريع الصرف الصحي - التي تتطلب رأس مال كبيراً وبالتالي تمويلًا دوليًا - وتُمول عبر بنوك التنمية الوطنية والدولية المختلفة. وكان الاتجاه السائد الحديث هو لامركزية هذه المشاريع والاستثمار في مشاريع صرف صحي تخدم أحياء أو مناطق حضرية محددة، انطلاقاً من الاعتقاد بأن لامركزية صنع القرار ستؤدي إلى استرداد أفضل للتكاليف. ومع ذلك، فإن استرداد التكاليف يعتبر أمراً محورياً في هذا السيناريو، فستستهدف الاستثمارات في النهاية المناطق الأكثر ثراءً، ما يؤدي إلى تحسين الخدمات في تلك المناطق، بينما تبقى الأحياء الفقيرة متخلفة. وكما قال أحد المشاركين:

إذا أخذنا القاهرة كمثال، فستجد أن الصرف الصحي متوفر في الزمالك وجاردن سيتي والمعادي، بينما بقية المناطق والأشخاص لا تتوفر لهم خدمات كافية. هذه هي مشكلة اللامركزية، إنها مشكلة كبيرة وترتبط بتحويل المؤسسات إلى شركات واسترداد التكاليف.<sup>100</sup>

### سياسات التمويل المعزولة

الجانب الثالث هو أن المؤسسات المالية الدولية المختلفة لديها أهداف وأولويات مختلفة، إذ تصدر خططاً وبرامج تمويل منتظمة، ويمكن أن تمول العديد من المشاريع عبر برامج تمويل مختلفة وعبر وكالات متعددة. قد يُقاد مثلاً مشروع لبناء وتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي من قبل البرنامج الإقليمي لأداة الجوار الأوروبي بتمويل ومساعدات من البنك الأوروبي وإعادة الإعمار والتنمية وتقديم برامج بناء القدرات من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). وهذا يُعدّ سيناريو مثالياً، للتعاون بين المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، في الواقع، تكافح الوزارات غالباً لتحديد التمويل اللازم لتحقيق أهدافها عندما تعجز هيئات التمويل المختلفة عن تمويل أكثر من جانب واحد فقط من المشروع، مثل بناء القدرات. ويؤدي ذلك أحياناً إلى عدم تحقيق أهداف المشروع وتضارب في الجداول الزمنية، وحالة من عدم اليقين. ففي سيناريو محطة معالجة مياه الصرف الصحي، قد لا يتحقق بناء القدرات في الوقت المناسب للتشغيل، ما يؤدي إلى تأخيرات.

علاوة على ذلك، يمكن أن تحد الطبيعة المعزولة لتمويل المؤسسات المالية الدولية، من نطاق عمل الحكومة وإجراءاتها. وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة إلى زيادة اعتماد الدول على المساعدات الخارجية، فإن المساءلة في حوكمة المياه يجب أن تعني أن الوزارات وصناع القرار

الحكام السياسية، بدلاً من احتياجات البلد المائية.

أما الجانب الثاني من المساعدات والاستثمارات الدولية فهو دفع نهج اقتصادي نيوليبرالي، وبالتالي إعطاء الأولوية للإصلاحات القانونية والإدارية للحد من تدخل الحكومة ونفوذها. وتقوم بذلك عبر الجمع بين تحويل المؤسسات العامة إلى شركات ثم خصصتها، بالإضافة إلى لامركزية خدمات المياه. ويتجلى ذلك في تعليق أحد المشاركين في البحث حول البنك الدولي:

ينظر البنك ككل إلى المياه بوصفها مدخلاً اقتصادياً ضرورياً لنمو الاقتصاد، ولها في الوقت نفسه منافع اجتماعية باعتبارها مادة حيوية لا غنى عنها. أعتقد أن البنك ليس بعيداً جداً من الناحية النظرية عن الكثير من العاملين في قطاع المياه. لكن عندما يتعلق الأمر بقرارات الإقراض التشغيلية، أعتقد أنهم يختارون النهج القائم على [المدخل الاقتصادي].<sup>96</sup>

وبالمثل، يؤكد البنك الأوروبي للاستثمار في منشوراته الاعتبارات التجارية للمياه، مشيراً إلى أنه من دونها، ستُسعر المياه بأقل من قيمتها الحقيقية وأقل من كلفتها.<sup>97</sup> ويشجع على تحصيل العائد المالي لضمان استرداد كلفة الاستثمارات المرتفعة، وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية، ومن ضمنها إشراك أصحاب المصلحة، لتحسين قبول التعريفات والأسعار. وبينما يقرّ هذا البحث بأهمية الجدوى المالية لمشاريع تنمية المياه في المنطقة، تُفرض التعريفات غالباً من دون مراعاة كافية لجودة الخدمة والتأثيرات الاقتصادية التي قد تلحق بالأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.<sup>98</sup>

وأدى الدفع نحو الخصخصة وتحويل المؤسسات إلى شركات، في كثير من الحالات، إلى ارتفاع أسعار المياه، من دون مراعاة القدرة على تحمل تكاليفها، وبالتالي من دون الحصول على موافقة الجمهور الضرورية جداً - وهي موافقة من غير المرجح أن يمنحها لصانعي السياسات عندما لا تُعالج جودة الخدمة والتحديات التنموية الأخرى. علاوة على ذلك، فإن تحويل هيئات المياه إلى شركات يعني تغييرات في ظروف عمل مئات العمال، والتمييز بين الموظفين الجدد في القطاع الخاص والموظفين المدنيين القدامى في قطاع المياه،<sup>99</sup> ما يمكن أن يترتب عليه آثار اجتماعية ومالية كبيرة (التسريح

96 مستشار تنمية المياه (المقابلة ب)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 18 كانون الأول/ديسمبر 2024.

97 European Investment Bank (EIB), Evaluation of EIB Support for the Water Sector Outside the European Union (from 2010 to 2021), February 2023, <https://tinyurl.com/ycy7cnc7> [EIB, Evaluation of EIB Support]

98 Rayya Al Muheisen, "New Water, Sanitation Tariffs Weigh Heavy on Many Households", The Jordan Times, 18 September 2023, <https://tinyurl.com/5t3mxxm5k>

99 Basil Mahayni, "Crisis in Jordan's Water Sector? Understanding the Dynamics of Institutional and Political Constraints in Water Management and Corporatization Reforms" (master's thesis, University of Minnesota), May 2015, <https://hdl.handle.net/11299175244/>

100 مسؤول سابق في وكالة مساعدات، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 6 أيلول/سبتمبر 2024.

الجلوس معاً لأن قطاع المياه قد يعطي الأولوية لتحسين قدرات الري، وقد يكون لوزارة الزراعة هدف مشابه، لكن النهج مختلف. ويعني ذلك أننا بحاجة إلى تنظيم وتحسين العمليات الداخلية، وأن يكون لكل بلد صوت واحد قادر على رفع الأولويات إلى وكالات المانحين والمنظمات المانحة.<sup>103</sup>

على الرغم من أن هذا الأمر لا يقتصر على قطاع المياه وحده، إلا أنه يعكس تعقيد حوكمة المياه في العديد من بلدان المنطقة، ما يؤدي إلى تنافس مختلف الوزارات أو الوكالات المختلفة على تأمين الموارد لخدمات المياه الخاصة بها عبر استخدامات متعددة مثل الشرب والصرف الصحي والري - وهي خدمات تشمل هيئات قطاعية مختلفة. ينعكس هذا التنافس أيضاً في سعيهم للحصول على التمويل من المؤسسات المالية الدولية والوكالات الثنائية، ما يؤكد التجزئة التي يلاحظها العديد من العاملين في هذا المجال. ولهذه التجزئة انعكاسات على العدالة التوزيعية، إذ لا تستفيد جميع المجتمعات بشكل عادل. إن الفشل في ربط المشاريع بالأنظمة القائمة وبناءها ضمن استراتيجية شاملة يعني أن بعض المجتمعات تُستبعد غالباً من الخدمات. ويمكن أن يكون لتعقيد الترتيبات الإدارية آثار سلبية على المساءلة، خصوصاً عندما تكون المشاريع، مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، متعددة القطاعات.

### الحكومات الوطنية والسيادة

في ما يتعلق بتحديد الأولويات، تظهر النتائج أن الحكومات الوطنية يجب أن تحدد أولوياتها التي يُفترض أن تستند إلى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها. ثم يُخصّص التمويل المتاح، على شكل قروض أو منح، بناءً على هذه الأولويات، وينعكس ذلك في المقترحات المقدمة من الوزارات. بعد ذلك، تُقترح المشاريع، وينبغي تنسيق عملية التوصل إلى خطة المشروع النهائية بين الوزارة أو الوزارات المعنية والجهة الممولة. وفي هذا الصدد، لا تؤثر المؤسسات المالية الدولية على العملية، لكن كما يقول أحد المشاركين في البحث: «هم لا يتعمقون أو يشككون في كيفية تحديد هذه الأولويات».<sup>104</sup> يُبرز ذلك مسألة السيادة في ما يتعلق بالمياه والتدخلات الدولية، وهي نقطة نقاش حاسمة عند الحديث عن تأثير المؤسسات المالية الدولية على العدالة المائية.

يشير هذا البحث إلى أن قطاع المياه ذو أهمية اجتماعية بالغة، وهو معرّض غالباً لصراع على خلفية سياسية حزبية أو شعبية مرتبطة بالحكومات التي تحافظ على الوضع الراهن.<sup>105</sup> ويتجلى ذلك أحياناً في الفساد بسبب ارتفاع مستوى الموارد المالية المعنية وحقيقة أن مرافق المياه

يملكون الفرصة لممارسة مسؤولياتهم، لكن القواعد والشروط الصارمة للمؤسسات المالية الدولية يمكن أن تحد من نطاق عملهم. وكما قال أحد المشاركين بصراحة:

تصبح الحالة سخيطة. عندما كنت أعمل في [اسم البلد محذوف]، جاء إلينا العديد من المانحين وقالوا: «نود أن نستثمر أموالنا في خطة تطوير الري الوطنية هذه»، ثم جاءت [وكالة تنمية ثنائية] وسألت: «ما هي الأولوية؟» فقلت: «الطرق. الطرق المؤدية إلى مشاريع الري التي تعمل بالفعل». فقالوا: «لا يمكننا تمويل الطرق في قطاع الري».<sup>101</sup>

تُظهر هذه الملاحظات أن ممارسات المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يكون لها آثار ضارة على العدالة المائية. في هذه الحالة، تُهمّش غالباً احتياجات السكان، خصوصاً في المجتمعات الطرفية التي تُترك غالباً خارج الخدمة، بسبب قيود الإنفاق من المانحين ووكالات التمويل.

### التجزئة في قطاع المياه

يختلف تعامل المانحين والمؤسسات المالية الدولية مع الجهة المستفيدة وفقاً لنوع المشروع: الري، أو البنية التحتية للمياه، أو معالجة مياه الصرف الصحي. تكون مشاريع إدارة المياه ومياه الصرف الصحي مثلاً محدودة الحجم وجغرافياً محددة، وتشمل ما يصفه البنك الأوروبي للاستثمار بالمؤسسات منخفضة القدرة، مثل البلديات التي لا تملك بالضرورة الخبرة أو المعرفة التقنية اللازمة لتشغيل هذه المشاريع بشكل مستدام.<sup>102</sup> ويعكس ذلك موضوعاً ظهر في عدة مقابلات: التجزئة في تنمية المياه. فتُنجز مشاريع مكلفة نسبياً ويمكن أن تعمل بشكل جيد، لكنها غير مرتبطة ببقية أنظمة البلد ولا تُدمج في استراتيجية وطنية لتطوير قطاع المياه. ويكمن الهدف من التدخلات المحلية أو المشاريع ذات النطاق المحدود، في تبسيط الإجراءات، والحفاظ على الميزانية، واستهداف السلطات المحلية ببناء القدرات لتعزيز اللامركزية على المدى الطويل. ومع ذلك، يؤدي هذا الأمر إلى التجزئة في تنمية المياه.

ولا ينبغي إلقاء اللوم بالكامل على المؤسسات المالية الدولية وحدها؛ فالحكومة المستفيدة أيضاً تفتقر إلى التخطيط والاستراتيجيات الفعالة. ووجد البحث أيضاً أن هناك توزيعاً غير مثالي للمسؤوليات الإدارية في ما يتعلق بالمياه. فتفتقر الحكومات في المنطقة غالباً إلى وزارات التخطيط، وإلى التعاون أو على الأقل التنسيق بين الوزارات والوكالات، كما يوضح أحد المشاركين في البحث:

لكل بلد نظامه الخاص في تحديد الأولويات، لكن المشكلة هي أن كل قطاع يحدد أولوياته الخاصة... لكننا بحاجة إلى

103 مدير مركز أبحاث المياه، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 27 شباط/فبراير 2025.

104 مسؤول سابق في وكالة مساعدات، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 6 أيلول/سبتمبر 2024.

105 de Waal et al., The Economics of Water Scarcity, EIB, Evaluation of EIB Support.

101 مستشار تنمية المياه (مقابلة C)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

102 EIB, Evaluation of EIB Support.

الذين أصبحوا محترفين في المشاركة» والذين يكونون غالباً منفصلين عن احتياجات الناس»<sup>108</sup> وكما أوضح مشارك آخر، يمكن أن يؤدي هذا النهج أحياناً إلى طمس أصوات الأشخاص الأكثر صلة بالمشروع من أجل تحقيق أعداد كبيرة من المشاركين أو التغطية الإعلامية للفعاليات العامة ذات الحضور الكبير. تُظهر هذه الممارسة أن العدالة الإجرائية، والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة ليست القاعدة، على الرغم من أنها ضرورية لبناء الثقة مع المجتمعات، وضمان استدامة المشاريع، وحماية موارد المياه. في المناطق الحضرية، لا ينبغي أن تقتصر المشاركة الفعالة على الحصول على موافقة لزيادة التعريفات، بل يجب أن تهدف إلى إقامة حوار بناء حول توفير الخدمات والاستثمارات اللازمة والتكاليف وملكية المشروع.

من منظور العدالة المائية، يسلب هذا الواقع الضوء على حقيقة أن الفئات الضعيفة نادراً ما تُستهدف، وإذا حدث ذلك، فيكون النهج غالباً شكلياً وبعيداً عن الواقع. ومن الأمثلة على ذلك إشراك منظمة غير حكومية نسائية كطرف معني في مشروع ريفي بدلاً من التفاعل مع المزارعات، ما يؤدي إلى تجنب المشاركة الحقيقية. كما سادت الأساليب الشكلية، فُيستخدم إحصاء عدد المهندسات أو المستشارات كإجراء شكلي لتخطي متطلبات المشاركة. علاوة على ذلك، شعر بعض المشاركين أن اللغة المستخدمة في كثير من الأحيان عند الحديث عن النساء كانت متعالية، ما يُبرز أهمية تقييم حقوق النساء ومشاركتهم في الحياة العامة في كل بلدٍ على حدة، بدلاً من الافتراضات العامة حول دول المنطقة. تماماً كما يُعترف بالاختلافات الطبيعية أو الاجتماعية والاقتصادية بين بلدان المنطقة، يجب أيضاً الاعتراف بالاختلافات الثقافية والاجتماعية. أما بالنسبة إلى الفئات الأخرى، مثل المجتمعات الهشة والشباب، فتظهر الديناميات نفسها، فنادرًا ما يجري إشراكهم بشكلٍ فعال.

أخيراً، أحد العناصر المهمة للعدالة المائية هو ضمان وصول خدمات المياه الأساسية إلى اللاجئين والنازحين. وتُظهر نظرة عامة على تدخلات المؤسسات المالية الدولية أن هذه العملية تكون غالباً مجردة، أي أن الوكالات وبرامج التمويل التي تركز على النازحين في دول مثل لبنان والأردن، تدير احتياجات المياه غالباً من دون دمجها بشكلٍ كافٍ مع آليات إدارة المياه أو الحوكمة المحلية. وعلى الرغم من تبرير ذلك ضمن التدخلات الإنسانية الضرورية، إلا أنها تُفاقم مشاكل الوصول إلى المياه القائمة وتنتج نظام خدمات مزدوجاً. ويمكن أن تكون الأسباب متنوعة. على سبيل المثال، قلة رغبة الحكومة اللبنانية في قيادة استضافة النازحين ورعايتهم يعني الاعتماد على نهج مجزأ بين المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتوجد أسباب أخرى تتعلق بممارسات التمويل، إذ تُحدّد الأموال المخصصة للاجئين ضمن إطار مختلف عن البرامج التي تستهدف

تخضع في الغالب للرقابة العامة في دول المنطقة.<sup>106</sup> استجابة للفساد، تختار العديد من الوكالات المانحة - خصوصاً الوكالات الثنائية مثل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي (SIDA) أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) - العمل من خلال القطاع الثالث في البلد المستفيد، ويجري ذلك غالباً عبر منظمة غير حكومية وطنية أو ائتلاف منظمات غير حكومية. ومن الفوائد المشتركة لهذا النهج أنه يُتيح، من الناحية النظرية، الفرصة للتعامل المباشر مع الفاعلين في المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، يُشار إلى مشكلتين تتعلقان بهذا النهج: الأولى هي أن العديد من هذه المنظمات غير الحكومية نفسها فاسدة، ولديها آليات مشكوك فيها لضمان شفافيتها ومسؤوليتها المالية؛ والثانية هي أن المنظمات غير الحكومية تكون في الغالب منظمات نخبوية، ما يهدد قيمة المشروع في ما يرتبط بنتائجه وفوائده.

## الناس والفئات الضعيفة والعدالة المائية

على غرار وجهات نظر الحكومات الوطنية بشأن المشاركة، تميل المؤسسات المالية الدولية إلى رؤية مشاركة أصحاب المصلحة من منظور أداة عملية؛ والهدف هو الحصول على الموافقة على مشروع تموي أو سياسة معينة بدلاً من الالتزام بالمعايير الأخلاقية أو حماية البيئة. على سبيل المثال، يروج البنك الأوروبي للاستثمار للمشاركة المجتمعية إلى جانب استرداد التكاليف، لكن يخفي ذلك رغبة في الحصول على القبول الاجتماعي، بدلاً من التفاعل الحقيقي مع آراء واحتياجات السكان المحليين.

أوضح أحد المطلعين من منظمة تابعة لإحدى المؤسسات المالية الدولية، موقف المشاركة بصدق:

نحن نحاول الدفع نحو المشاركة المحلية، والعمل مع المنظمات غير الحكومية ومع المجتمع المدني. لكن في المناطق الحضرية الكبيرة، مع وجود الشركات الكبيرة والعمليات الخاصة الكبيرة، يظل دور المجتمع المدني محدوداً، وليس لدينا وسائل حقيقية لتغيير هذا الوضع. نحن نشجع الحكومات دائماً على الحوار مع المستفيدين، ومع ممثلي السكان من خلال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك، لكننا لا نستطيع سوى تشجيعهم، لا يمكننا إجبارهم.<sup>107</sup>

يشير هذا المثال بوضوح إلى أن شروط مشاركة أصحاب المصلحة نادراً ما تكون إلزامية، وعلى الرغم من كونها أسهل في التنظيم ضمن المشاريع الريفية، فإن الجزء الأكبر من المشاركة يركز بشكلٍ كبير على سكان الريف. كما أن جودة هذه المشاركة غير خاضعة للرقابة، ويكون في الغالب المدعوون للمشاركة من خارج المجتمعات المتأثرة مباشرة بتدخل معين، أو «يمكن أن يكونوا قادة هذه المجتمعات

106 EIB, Evaluation of EIB Support.

107 مسؤول برنامج التنمية، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 12 شباط/فبراير 2025.

108 باحث في مجال المياه (مقابلة أ)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 5 أيلول/سبتمبر 2024.

وترتبط بذلك مشاكل تتعلق بشفافية المعلومات والوصول إليها. فتعاني بعض بلدان المنطقة من نقص في البيانات الشاملة عن المياه، بينما في دول أخرى، لا تتوفر البيانات بسهولة أو يُحظر الوصول إليها. ويعني ذلك أن السياسات تُبنى إما على بيانات قديمة أو إلى تقديرات عامة. واعترف أحد المشاركين في البحث بأنه «ليس على علم بعملية تستند إلى خطط حقيقية أو أرقام حقيقية أو تخضع لاختبار الجدوى»<sup>111</sup> ويؤدي نقص البيانات - والحق في الوصول إلى هذه البيانات عند توفرها أيضاً - إلى مشاريع أو تنمية غير مخطط لها بشكل كافٍ، ويسمح بالفساد والسرقة، ويعوق المشاركة الفعالة والمستنيرة.

تتطلب العدالة المائية التحويلية عمليات ديمقراطية ومشاركة فعلية في صنع القرار، أي توفير مساحات لمنظمات المجتمع المدني المحلية والمجتمعات للمشاركة في تصميم السياسات المائية وتطوير القطاع. في الممارسة العملية، يخلص هذا التقرير إلى أن المانحين والمؤسسات المالية الدولية لا يعطون الأولوية لهذه المجالات عند السعي إلى تعزيز إصلاح السياسات، بل تركز الشروط على التسعير والاسترداد التكاليف الكاملة، ومشاركة القطاع الخاص، واللامركزية. وهذا يصعب تحقيق مشاركة حقيقية مع المجتمعات المحلية، ومعالجة المساءلة لمكافحة الفساد. كما أشار أحد المشاركين في البحث:

هناك مسألة الثقة مع المجتمع. لا يمكن لشخص يقود سيارته الجيب الكبيرة أو سيارته الفاخرة أن يقول للناس: «نحن هنا لنحدثكم عن حماية البيئة». قد تبدو هذه [القضايا] تافهة، لكن لها تأثير حقيقي.<sup>112</sup>

ويعكس هذا النهج القائم من الأعلى إلى الأسفل روابط محدودة للغاية بالمجتمعات المحلية، ما يجعل تحقيق العدالة الحقيقية في هذا السياق أمراً بعيد المنال.

ويتناقض نقص المشاركة والمساءلة في بلدان المنطقة مع عمليات تنمية المياه التي تجري في دول وكالات التمويل والمانحين التي تؤثر على المؤسسات المالية الدولية. وتتمثل إحدى الحجج في أن هذه المؤسسات يجب أن تفرض شروطاً على الحكومات لإجبارها على إشراك المجتمع المحلي وتنفيذ سياسات ديمقراطية. ومع ذلك، تطرح مسألة السيادة - وهي في حد ذاتها من مطالب العدالة المائية - السؤال حول مدى وجوب أن تكون التدخلات التنموية مشروطة، ومدى تأثير هذه المؤسسات على الحكومات. ففي النهاية، سيادة المؤسسات الوطنية لا تقل أهمية عن السيادة على الموارد. عند استكشاف هذا الأمر في ما يتعلق بالمياه، من المهم أن ندرك أن المؤسسات المالية الدولية شكلت منذ ثمانينيات القرن الماضي، سياسات المياه في المنطقة،

نقص المياه المستمر أو التلوث مثلاً. ومع ذلك، ما يتضح هو صورة تغيب فيها العدالة المائية، لا سيما عند التفكير في الخاسرين الناتجين عن هذه الممارسات.

## مناقشة: تحقيق العدالة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كان أحد أهداف هذا البحث تفكيك ما يمكن أن يعنيه مفهوم العدالة المائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالنظر إلى التحديات المتعلقة بندرة المياه وتغير المناخ وزيادة الطلب على المياه. كان التركيز المواضيعي للتقرير على استكشاف الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية الدولية في تحقيق العدالة المائية. ومع ذلك، تشير الرؤى المستقاة من المقابلات التي أجريت ومن القراءات حول المياه في المنطقة، إلى أن تدخلات هذه المؤسسات يمكن أن تؤثر سلبيًا على العدالة المائية، وفي بعض الحالات، لا ترفع الظلم القائم. في ما يتعلق بالإنصاف، يتضح التأثير السلبي، فتشير الأصابع إلى الدفع نحو الخصخصة والتركيز على استرداد التكاليف، ما يرفع أسعار المياه. لا تُعطى الأولوية للمشاركة العامة أو مأسسة العمليات الديمقراطية، بل يكون التركيز على المشاريع نفسها، بغض النظر عما إذا كانت تستجيب للاستراتيجيات الوطنية أو ترتبط بتحقيق تنمية فعالة في المنطقة.

تؤد الأجدات الخفية أو المتضاربة لوكالات التمويل انعدام الثقة في هذه المؤسسات بين العديد من الخبراء، ما يحد من إمكانيات التعاون الحقيقي القائم على الاحترام وتبادل المعرفة. لا يزال انعدام الثقة والشرعية قائماً في قطاع المياه العام في المنطقة.<sup>109</sup> خارج قطاع المياه، تحقق دول المنطقة أداءً دون المتوسط في مؤشرات الشفافية الدولية والمشاركة والمساءلة. وعلى الرغم من تناول جهود التنمية لهذه المشكلة، في حالة المياه، من خلال إصلاحات ضرورية في القطاع، إلا أن تطبيق القوانين وتنفيذها بالكامل لا يزال محدوداً، ما يؤدي إلى حدوث حالات فساد،<sup>110</sup> فيستفيد مثلاً كبار المزارعين الذين يتمتعون بعلاقات قوية أكثر من استراتيجيات التنمية الزراعية.

109 Yogita U. Mumssen and Thelma Triche (eds.), with support from Norhan Sadik and Ali Dirioz, Status of Water Sector Regulation in the Middle East and North Africa, World Bank, June 2017, <https://tinyurl.com/2ebummur>

110 Marie Chêne, Overview of Corruption in MENA Countries, U4 Anti-Corruption Resource Centre, Chr. Michelsen Institute, November 2007, <https://tinyurl.com/bdht53c6>

111 مستشار تنمية المياه (المقابلة C)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

112 مدير مركز أبحاث المياه، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 27 شباط/فبراير 2025.

ينبغي أن تدخل في عملية تجلس فيها فعليًا وتقول: «حسنًا، أين نريد كدولة أن نركز مواردنا المائية لتحقيق أقصى قدر من المنافع الاجتماعية والعوائد الاقتصادية؟» لأنه في الوقت الحالي، يُعامل الأمر غالبًا ببساطة كمدخل لأنشطة مثل توليد الطاقة أو إنتاج الغذاء، بدلاً من رؤيتها كمنظور للتفكير: «حسنًا، أين هو مسار المستقبل المستدام لمجتمعنا»، وهو ربما أمر مبالغ فيه بعض الشيء... لكنه يجب أن يكون الطريقة للتفكير في بعض التحديات التي تواجهها البلدان التي تعاني من ندرة المياه في المنطقة.<sup>114</sup>

يدفعنا هذا القلق إلى التفكير بشكل عاجل في الأساليب التي يمكننا استخدامها للتفكير بشكل شامل واستراتيجي في موارد المياه في المنطقة، وإدارة الموارد الطبيعية، وأهمية حماية سيادتنا الغذائية والطاقة.

## الخلاصة والتوصيات

تعدّ العدالة المائية، كمفهوم، أداة تحليلية لا تقتصر على مساعدتنا في تحديد أوجه الظلم، بل ينبغي أيضاً الترويج لها كإطار عمل لتوجيه تفكيرنا بطرق تعزز رفاهنا واستدامتنا. وتشير نتائج هذا التقرير إلى أنه عندما يتعلق الأمر بتحقيق العدالة المائية في المنطقة، فإن المؤسسات المالية الدولية ووكالات التمويل لا تدعم هذه العدالة حاليًا ولا تساهم بشكل فعال في إضفاء الطابع المؤسسي عليها في المستقبل. وتقدم الحجج والمراجع المذكورة حججًا قوية لصالح حوكمة المياه بدلاً من مقارنة التنمية. وهذا يعني التركيز على مقاربات سيادية تتبنى نظرة شاملة ومتكاملة تجاه الموارد المائية، ووضع استراتيجيات شاملة، والاستجابة مباشرة لاحتياجات الناس، ومعالجة مخاطر تغير المناخ في المستقبل. وينبغي للحكومات السعي للحصول على التمويل والدعم التقني لوضع خطط للاستعداد للجفاف والفيضانات.

وعندما يتعلق الأمر بتمويل الاستثمارات في البنية التحتية، تتطلب العدالة المائية اتخاذ قرارات استراتيجية شاملة وطويلة الأمد ومستدامة وذات منفعة عامة. وقد يستلزم ذلك إعطاء الأولوية للمياه على الصعيد الوطني وإنشاء آليات تمويل سيادية لتقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن تحل مصادر تمويل جديدة محل المصارف الاستثمارية الدولية المهيمنة حالياً. أما على المدى القصير، فيجب على وكالات المساعدة المنخرطة في مشاريع تنمية المياه بناء شراكات مع الحكومات الوطنية على أساس احتياجات مُقيّمة بعناية واستراتيجيات مطوّرة. كما يتعين عليها الانخراط بفاعلية مع السلطات المحلية والمجتمعات، مع ضمان ألا تؤدي هذه الممارسات إلى مشهد تموي جزأً يتشكل بقرارات تمويلية منعزلة.

ما أدى إلى بناء سدود كبيرة وتطوير مشاريع الري وإنشاء مرافق مركزية كمحركات للتحديث. وبعد عقد من الزمن، دفعت برامج التكيف الهيكلي إلى إصلاح التعريفات وترسيخ استرداد التكاليف والترويج للخصخصة. وعلى الرغم من أنها وفرت البنية التحتية، إلا أن الثمن كان تهميش المعرفة المحلية والمشاركة المجتمعية.

يتجاهل هذا المنطق التنموي التفاوتات الهيكلية والواقع السياسي. كما أظهرت الأمثلة أعلاه، أثارت الزيادات في التعريفات معارضة عامة لأن الاستقرار المالي أعطي الأولوية على القدرة على تحمل التكاليف والوصول إلى المياه. في بلدان مثل العراق أو مصر، لم تحسن اللامركزية الشفافية أو المشاركة أو العدالة التي وعدت بها هذه التغييرات. لذلك، حتى وإن رُوّجت المؤسسات المالية الدولية للاستدامة - ومع إدارة المياه بأساليب متقدمة لإدارة المياه مثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) والآن إطار عمل الربط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة (WEFE Nexus)، مع التركيز في الوقت نفسه على أهداف التنمية المستدامة - فإن ممارساتها تعمق الاعتماد على المساعدات الأجنبية وتقوض السيادة المؤسسية.

السيادة الكاملة على الموارد المائية هي عنصر أساسي في العدالة المائية،<sup>113</sup> خصوصاً من منظور العدالة التحويلية الذي ينتقد تأثير القوى الاستعمارية السابقة ويدعو إلى الاستقلالية وإعادة السيطرة على الموارد إلى المجتمعات المحلية والمجموعات الأصلية. وتتمتع بلدان المنطقة بمستويات مختلفة من السيادة على مواردها الطبيعية، ومن ضمنها المياه. وتعتمد هذه الاختلافات على كمية المياه الموجودة في الأحواض المشتركة (مثل مصر والأردن) وعلى النزاعات والخلافات السياسية (مثل فلسطين ولبنان). تنعكس السيادة المؤسسية في قدرة البلد الكاملة على تحديد استراتيجياته الوطنية للمياه وأولويات السياسة من دون شروط من المانحين والتمويل. لكن يمثل ذلك تحديًا نظرًا لاحتياجات التمويل إلى البنية التحتية ومواجهة تغير المناخ. وبالتالي، تصبح السيادة شكلية أكثر منها موضوعية؛ إذ تحتفظ الدول بالسيادة الاسمية ولكن بحرية محدودة في تحديد مستقبلها المائي. ومع ذلك، هناك أمثلة على مقاومة سيطرة الدولة والاعتماد على المانحين، مثل حملة «أنقذوا وادي بسري» في لبنان، والاحتجاجات المناهضة للخصخصة في المغرب أو الأردن. وتؤكد هذه الحركات، بغض النظر عن نجاحها، الحق في المياه والقدرة على تشكيل قرارات تنمية الموارد المائية.

أخيراً، يعني غياب التفكير الاستراتيجي الشامل والجامع أن قطاع المياه لا يزال مجزأً، ويعاني من تداخل هياكل الحوكمة وعدم الكفاءة. ولعل أفضل ما يلخص ذلك هو الاقتباس الآتي:

113 أكدت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وخبراء سياسات المياه الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير أن السيادة عنصر أساسي في العدالة المائية والحق في تحديد كيفية إدارة المياه وتوزيعها وتقييمها، بعيداً عن سلطوية الدولة وتكنوقراطية المانحين.

114 مستشار تنمية المياه (المقابلة أ)، مقابلة أجراها المؤلف، عبر الإنترنت، 23 أيلول/سبتمبر 2024.

أخيراً، تجسد السياسات السليمة والحوكمة الرشيدة جوهر العدالة المائية. ويجب على الحكومات دعم تطوير وتحديث هيكلها الإدارية لضمان تبسيط وفعالية صنع السياسات وتنفيذها. ووفقاً لاحتياجات كل بلد، يمكن أن يشمل ذلك تمويل مكاتب أو هيئات تُعنى بالرصد والمساءلة، أو لجان استجابة للطوارئ جاهزة للتحرك في حال وقوع الأزمات. ينبغي أن تضمن الإصلاحات الإدارية والحكومية أن تحدد الأطر القانونية أدواراً واضحة للوكالات والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى عند تنفيذ السياسات لتقليل التداخل والتكرار إلى الحد الأدنى.

في غضون ذلك، يجب على المؤسسات المالية الدولية تحويل تركيزها إلى آليات السياسة التي تحقق الاستقرار والازدهار. ويعني ذلك أن الوصول إلى المياه والقدرة على تحمل تكاليفها يجب أن يكونا محور التركيز الرئيسي بدلاً من استرداد الكلفة بالكامل أو خصخصة الخدمات. وعلى الرغم من لفت النظر إلى الخصخصة كوسيلة لمكافحة الفساد الحكومي المتجذر منذ زمن طويل، يتعين تخفيف الكلف الاجتماعية لمشاركة القطاع الخاص بما يضمن عدم إقصاء الفئات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات المهمشة. ويعني ذلك تعريف المياه كمنفعة اجتماعية وتشجيع أنظمة تسعير لا تعاقب الفقراء، سواء عبر التعرف على التصاعدي أو تعرفات اجتماعية أو الدعم (أو مزيج من هذه الأدوات الثلاث).

فيما يتعلق بالمشاركة والانخراط، يجب تصميم التدخلات حول تمكين المجتمعات، ما يعني التركيز على التشاور مع الجمهور والمجتمع المحلي، فضلاً عن الأنظمة اللامركزية لإدارة المياه الزراعية وتطوير الري. على الرغم من أن هذه العمليات قد لا تؤدي مباشرة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على صنع القرار المتعلق بالمياه، فإنها ستترسخ، على المدى المتوسط إلى الطويل، آليات مؤسسية تُمكن المجتمعات والمزارعين من إبداء رأيهم في ما يخص الموارد المائية. ولضمان تمكين الفئات المهمشة - مثل النساء والشباب أو النازحين - ينبغي الحفاظ على تمويل كافٍ للتنمية الاجتماعية لحماية رفاه هذه الفئات. من دون ذلك، سيبقى تشجيع مشاركتهم في صنع القرار المتعلق بتنمية المياه شكلياً فقط.

إن معالجة فقر المزارعين أكثر فاعلية في الحد من الاستخراج المفرط للمياه الجوفية، من فرض القوانين أو إنزال العقوبات القانونية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يعزز التمويل والمساعدات الدولية شبكات الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية للمزارعين، وتقييم آثار السياسات الزراعية الوطنية.

يستجيب التمويل في العديد من بلدان المنطقة، مثل لبنان وسوريا، للاحتياجات الفورية، بينما يكون ضرورياً في بلدان أخرى، للحفاظ على البنية التحتية القائمة. ومع ذلك، ففي كلتا الحالتين، قد تكون البرامج غير كافية أو تتميز بفترات زمنية محدودة. على سبيل المثال، تفتقر مشاريع إصلاح الإدارة غالباً إلى التمويل الكافي لتراخيص البرمجيات - الضرورية لجمع البيانات والوصول إلى المعلومات - ما يعني أن جمع البيانات يستمر فقط لبضعة أعوام بعد انتهاء المشروع. لذلك، ينبغي مراعاة الاستدامة المالية لمشاريع المياه عند تخصيص التمويل.

ويعد تمويل بناء القدرات المستمر أمراً بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، يتعين أن يستند التدريب إلى نهج أكثر شمولية، مثل مقاربة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة WEFENexus، فضلاً عن تدريب الموظفين المدنيين على المشاركة العامة والانخراط المجتمعي - وهو أمر ضروري لضمان تحقيق نتائج عادلة في قطاع المياه.



---

## مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

---



[contact@arab-reform.net](mailto:contact@arab-reform.net)

باريس - بيروت - تونس